

E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2006/5
9 January 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي
والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة الثانية والستون

البند ١١ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت

الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك
مسألة التعصب الديني

تقرير السيدة أسماء جاهانغير، المقررة الخاصة
المعنية بجرية الدين أو المعتقد*

* عممت الحواشي والمرفق الملحق بهذه الوثيقة كما وردا باللغة التي قدما بها فقط.

(A) GE.06-10138 150206 200206

موجز

يضطلع المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، منذ إنشاء الولاية عام ١٩٨٦، برصد وتشجيع الامتثال لأحكام إعلان القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمة على أساس الدين أو المعتقد. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤، عينت السيدة أسماء جهانغير مقررًا خاصة معنية بحرية الدين أو المعتقد لفترة ثلاث سنوات.

وينقسم هذا التقرير إلى أربعة أجزاء. يعرض الجزء الأول الأنشطة التي تمت بموجب الولاية منذ موافاة اللجنة بأخر تقرير (E/CN.4/2005/61). ويلخص الرسائل التي أرسلت والزيارات الميدانية التي تمت خلال الفترة قيد الاستعراض. كما يقدم عرضًا عامًا للوضع الراهن للطلبات التي وجهت من أجل تلقي دعوات لإجراء زيارات ميدانية.

وترى المقررة الخاصة أن الزيارات الميدانية هي أفضل وسيلة لإجراء تقييم شامل وتام لحرية الدين أو المعتقد في بلد معين. وقامت المقررة الخاصة بثلاث زيارات كهذه خلال الفترة قيد الاستعراض، حيث زارت كلا من نيجيريا وسري لانكا وفرنسا. وترحب بالدعوات التي تلقتها مؤخرًا من حكومتي أذربيجان وإسرائيل لزيارة هذين البلدين عام ٢٠٠٦.

وأرسل ما مجموعه ٨٤ رسالة إلى ٣٦ بلدًا مختلفًا خلال الفترة من ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، منها ٢٨ نداء عاجلًا و٥٦ رسالة ادعاء. وعلاوة على ذلك، فإن ٣٤ من الرسائل التي تناولت ادعاءات بوقوع انتهاكات متعددة لحقوق الإنسان قد أحيلت مع الإجراءات الخاصة الأخرى.

وترى المقررة الخاصة أهمية زيادة فعالية الرسائل. وعليه، أدرجت في الجزء الثاني من التقرير إطارًا يتعلق بالرسائل وضعت ليتمكنها من توجيه رسائل أكثر دقة، وتستعري انتباه الحكومات المعنية إلى المعايير الدولية ذات الصلة. وقد وضع هذا الإطار على شكل جدول يبين الأوضاع الثلاثة المختلفة التي تعالجها المقررة الخاصة بموجب ولايتها. وهذا الجدول مرفق بالتقرير.

وتركز المقررة الخاصة في الجزء الثالث من التقرير على موضوع واحد هو تحديدًا إظهار الرموز الدينية الذي أصبح مثار جدل كبير في الآونة الأخيرة. كما يبحث، من المنظور الدولي لحقوق الإنسان، حرية الدين والمعتقد الإيجابية والسلبية على حد سواء بالنسبة للأفراد فيما يتعلق بإظهار الرموز الدينية مثل الملابس والحلي. ويعرض الجزء الرابع من التقرير استنتاجاتها وتوصياتها.

ويرد في الإضافة ١ للتقرير موجز للرسائل التي وجهتها المقررة الخاصة خلال الفترة من ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، والردود التي تلقتها من الحكومات حتى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وترد في الإضافات من ٢ إلى ٤ تقارير الزيارات القطرية لسري لانكا ونيجيريا وفرنسا على التوالي. وسيرد بصورة مستقلة في الوثيقة E/CN.4/2006/120، التقرير الأولي المشترك عن حالة حقوق الإنسان للسجناء المحتجزين في القاعدة البحرية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، في خليج غوانتانامو، في كوبا، ويقدم هذا التقرير كل من المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والرئيس - المقرر للفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٤-١مقدمة
٤	٢٧-٥أولا - الأنشطة
٥	١٦-٨ألف - الرسائل
٧	٢٤-١٧باء - الزيارات الميدانية
٨	٢٧-٢٥جيم - طلب توجيه دعوة لزيارة مرافق الاحتجاز التابعة للولايات المتحدة الأمريكية في خليج غوانتانامو، في كوبا
٨	٣٥-٢٨ثانيا - الإطار الخاص بالرسائل
٨	٣١-٢٨ألف - الغرض من الإطار
٩	٣٤-٣٢باء - المعايير الدولية التي يشملها الإطار
١٠	٣٥جيم - عناصر حرية الدين أو المعتقد التي يشملها الإطار
١٠	٦٠-٣٦ثالثا - الرموز الدينية
١٠	٣٩-٣٦ألف - الجوانب المتعلقة بالوقائع
١١	٤٢-٤٠باء - الإطار القانوني على المستوى الدولي
١٢	٥٠-٤٣جيم - السوابق القضائية الدولية
١٤	٦٠-٥١دال - وضع مجموعة من المعايير العامة للموازنة بين حقوق الإنسان المتضاربة
١٨	٦٨-٦١رابعا - الاستنتاجات والملاحظات الختامية
٢٢	المرفق - The mandate of the Special Rapporteur on freedom of religion or belief: framework for communications

مقدمة

- ١- هذا التقرير مقدم بمقتضى قرار لجنة حقوق الإنسان ٤٠/٢٠٠٥. ويشمل الأنشطة التي تمت بموجب ولاية حرية الدين أو المعتقد منذ موافاة اللجنة بالتقرير السابق (E/CN.4/2005/61 و Add.1 و Add.2).
- ٢- لقد عين المقرر الخاص المعني بالتعصب الديني في بادئ الأمر بمقتضى قرار اللجنة ٢٠/١٩٨٦. و عدل المسمى إلى المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد بموجب قرار اللجنة ٣٣/٢٠٠٠. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤، عينت السيدة أسماء جاهانغير مقررة خاصة لفترة ثلاث سنوات.
- ٣- وينقسم هذا التقرير إلى أربعة أجزاء. يعرض الجزء الأول الأنشطة التي تمت بموجب الولاية خلال الفترة قيد الاستعراض. ويعرض الجزء الثاني إطار إعداد الرسائل الذي وضعته المقررة الخاصة كأداة تمكنها من تحسين فعالية الرسائل التي توجهها إلى الحكومات. أما الجزء الثالث فيقدم تحليلاً أكثر تفصيلاً لمسألة واحدة هي بالتحديد مسألة الرموز الدينية. وترد في الجزء الرابع استنتاجات وتوصيات المقررة الخاصة.
- ٤- ويرد في الإضافة ١ للتقرير موجز للرسائل التي وجهتها المقررة الخاصة خلال الفترة من ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، والردود التي تلقتها من الحكومات حتى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وترد في الإضافات من ٢ إلى ٤ تقارير الزيارات القطرية لسري لانكا ونيجيريا وفرنسا على التوالي. وسيقدم بصورة مستقلة في الوثيقة E/CN.4/2006/120، التقرير الأولي المشترك بين المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والرئيس - المقرر للفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، عن حالة حقوق الإنسان للسجناء المحتجزين في القاعدة البحرية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، في خليج غوانتانامو، في كوبا.

أولا - الأنشطة

- ٥- يوافق عام ٢٠٠٦ الذكرى السنوية ٢٥ لإقرار إعلان القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد لعام ١٩٨١. ومع ذلك، تلاحظ المقررة الخاصة مع القلق أن حرية الدين أو المعتقد ليست واقعا معاشا بالنسبة لكثير من الأشخاص في مختلف أرجاء العالم. كما تؤدي شدة التعصب الديني في بعض البلدان إلى الاستقطاب بشكل يندر بالخطر.
- ٦- وتركز أنشطة المقررة الخاصة بصورة رئيسية على حماية الأفراد، وترصد، على وجه الخصوص، حالات وأوضاع الانتهاكات المزعومة لحرية الدين أو المعتقد. ويتم ذلك بشكل رئيسي في سياق العمل في ضوء المعلومات التي تقدمها عدة مصادر، بما في ذلك الأفراد والمنظمات غير الحكومية والزيارات الميدانية.
- ٧- وتود المقررة الخاصة أن تعرب عن امتنانها للأشخاص الذين يعاونونها على إنجاز ولايتها، فالموارد البشرية المتاحة لها محدودة جدا، غير أن هذا العدد القليل من الموظفين يعمل بمنتهى الإخلاص. وتطالب بتخصيص قدر أكبر من الموارد لكي تحقق الولاية كامل إمكاناتها.

ألف - الرسائل

٨- إن المعلومات الواردة من أفراد ومنظمات غير حكومية على حد سواء عن أوضاع تقع، فيما يبدو، ضمن نطاق ولايتها هائلة الحجم، وتتناول نطاقا واسعا من حالات التي تتسم بالتعقيد والحساسية. ومن الأنشطة الجوهرية التي اضطلعت بها المقررة الخاصة في هذا الصدد، الدخول في حوار بناء مع الحكومات من خلال توجيه رسائل سعيًا للحصول على استيضاحات بشأن الادعاءات الموثوقة الواردة.

٩- وخلال الفترة من ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وجهت المقررة الخاصة ما مجموعه ٨٤ رسالة إلى ٣٦ بلدا شملت الاتحاد الروسي، وأذربيجان، والأردن، وأرمينيا، وإريتريا، وإندونيسيا، وأوزبكستان، وجمهورية إيران الإسلامية، وباكستان، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبيلاروس، وتايلند، وتركمانيستان، وتركيا، وجمهورية كوريا، والدانمرك، ورومانيا، وسري لانكا، وصربيا والجبل الأسود، والصين، والعراق، وفيت نام، وكازاخستان، والكويت، وماليزيا، ومصر، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، ونيوزيلندا، والهند، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليمن، واليونان.

١٠- ومن بين هذه الرسائل التي بلغ عددها ٨٤، وجهت ٤٩ رسالة إلى إقليم آسيا والمحيط الهادئ، و٢١ رسالة إلى أوروبا وأمريكا الشمالية، و١٠ إلى المنطقة العربية، و٤ إلى إفريقيا، ولم توجه أية رسالة إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي هذا الصدد، وعلى الرغم من عدم التوازن الواضح بين الدول فيما يتعلق بحجم المعلومات الواردة، تلاحظ المقررة الخاصة أن الصورة تعكس توجهات إيجابية في بعض الأقاليم، مما يدعو إلى التشجيع المتواصل. وتؤكد المقررة الخاصة أن عدم وجود معلومات عن قطر معين لا يعني بالضرورة أن حالة حرية الدين أو المعتقد مرضية فيه. وبلا شك، قد يفسر غياب مثل هذه المعلومات أحيانا بعدم وجود منظمات المجتمع المدني أو بوجود عقبات تحول دون نقل المعلومات إلى خارج البلد.

١١- والرسائل التي بعثت خلال الفترة قيد الاستعراض تتألف من ٢٨ نداء عاجلا و٥٦ رسالة إدعاء. وتعرب المقررة الخاصة عن سرورها من أن ٢٣ من النداءات العاجلة و١١ من رسائل الادعاء قد بعثت مع إجراءات خاصة أخرى. كما ترحب المقررة الخاصة مرة أخرى بهذا التعاون الهام، ولا سيما بالنظر إلى كون انتهاكات الحق في حرية الدين أو المعتقد تقترن في معظم الأحيان بانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان. وخلال الفترة قيد الاستعراض وجهت الرسائل بصورة مشتركة مع المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، والمقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، والمقرر الخاص المعني بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، والممثل الخاص للأمين العام المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، والمقرر الخاص المعني بالحق في التعليم، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب.

١٢- وقد أثبتت مع الحكومات المسائل التالية: حرية اعتناق دين أو معتقد ما أو تغييره أو تركه، فضلا عن عدم الإكراه؛ وحرية الشخص في الجهر بدينه أو معتقده؛ وحرية إقامة الشعائر وأماكن العبادة؛ والرموز الدينية؛ والتسجيل؛ وحق تعيين رجال الدين؛ وحرية الدين أو المعتقد بالنسبة للسجناء. كما تناولت العديد من الرسائل

مسألة الاستنكاف الضميري. وعلاوة على ذلك، تلقت المقررة الخاصة عددا كبيرا من التقارير التي تدعي وقوع تمييز على أساس الدين أو المعتقد، بما في ذلك التمييز بين الأديان، والتعصب، فضلا عن التمييز القائم على أساس نوع الجنس. ومما لا شك فيه أن حوالي ربع الرسائل التي وجهت كانت تتعلق بجانب الولاية المتصل بالتمييز. وكما هو الحال خلال الفترة السابقة، وجهت المقررة الخاصة رسائل إلى بعض الحكومات طالبة الحصول منها على معلومات بشأن المسائل التشريعية.

١٣- وهناك نسبة كبيرة من الرسائل التي وجهت بشأن حالات اقترنت فيها انتهاكات حرية الدين أو المعتقد بانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، هنالك حالات انتهكت فيها حرية التعبير أيضا، وحالات تعلق الأمر فيها بصراعات بين الأديان و/أو حث على الكراهية الدينية. كما وجهت رسائل أخرى تتعلق بحالات يدعى فيها تعرض أشخاص محتجزين للتعذيب أو المعاملة السيئة على أساس الدين أو المعتقد، وحالة وفاة أثناء الاحتجاز، فضلا عن تواتر حالات تطبيق أشكال من العقوبات ذات الدوافع الدينية مثل الرجم والجلد. وكما ورد أعلاه، تصرفت المقررة الخاصة بصورة مشتركة مع الولايات الأخرى ذات الصلة في الحالات التي تثير عددا من انتهاكات حقوق الإنسان.

١٤- وبلغ عدد الردود التي تلقتها المقررة الخاصة أثناء إعداد هذا التقرير ٣٨ ردا من ٢٥ دولة هي: الاتحاد الروسي، وأذربيجان، والأردن، وأرمينيا، وإندونيسيا، وأوزبكستان، وجمهورية إيران الإسلامية، وباكستان، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبيلاروس، وتركمناستان، وتركيا، وجمهورية كوريا، وسري لانكا، وصربيا والجبل الأسود، والصين، وفيت نام، وكازاخستان، والكويت، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان. وتعرب المقررة الخاصة عن تقديرها للحكومات التي وافتها بردود شاملة على رسائلها. كما تعرب عن شكرها لحكومات الاتحاد الروسي، وباكستان، وصربيا والجبل الأسود، والصين، وكازاخستان لأنها ردت على رسائل وردت في تقارير سابقة قدمت إلى اللجنة.

١٥- ولقد طرأ تحسن من حيث الكم على الردود على رسائل المقررة الخاصة، لكن الشيء الأهم هو تحسنها من حيث الجوهر. وقد يعزى هذا التحسن جزئيا إلى الجهود المتزايدة التي تبذل لكي تكون كل رسالة ملائمة لوضع معين، فضلا عن طرح أسئلة محددة في كل رسالة. وبينما تعرب المقررة الخاصة عن سرورها لهذه التطورات، فإنها تحاول باستمرار إيجاد الوسائل الكفيلة بتحسين الآلية. وفي سبيل ذلك، قامت بوضع إطار للاستجابة للرسائل الفردية. والغرض الأساسي من هذا الإطار الذي تعرض محتوياته في الجزء الثالث ويرد وصفه بالتفصيل في المرفق، هو أن يكون أداة تمكن المقررة الخاصة من لفت انتباه الحكومات المعنية إلى المعايير الدولية ذات الصلة بالطبيعة المحددة لكل انتهاك مزعوم.

١٦- ويرد في الإضافة ١ للتقرير موجز للرسائل التي وجهتها المقررة الخاصة خلال الفترة من ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، والردود التي أرسلتها الحكومات حتى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. كما يتضمن ملاحظات المقررة الخاصة بشأن الشواغل التي أثرت.

باء - الزيارات الميدانية

١٧- تمت خلال الفترة قيد الاستعراض ثلاث زيارات ميدانية إلى نيجيريا وسري لانكا وفرنسا. وتنتهز المقررة الخاصة هذه الفرصة لتعرب عن شكرها للحكومات المعنية على التعاون الذي قدمته للولاية. ويمكن الاطلاع على تقاريرها عن كل واحدة من هذه الزيارات الميدانية في الوثائق E/CN.4/2006/5/Add.2 و E/CN.4/2006/5/Add.3 و E/CN.4/2006/5/Add.4 على التوالي.

١٨- وقد احترمت الحكومات المعنية المبادئ الأساسية المتعلقة بحرية الدين أو المعتقد بشكل عام. وعلى الرغم من ذلك، هنالك عدد من الحالات التي تبعث على القلق، بما في ذلك لأسباب تتعلق بالتعصب الديني. وتلاحظ المقررة الخاصة، على وجه الخصوص، سن أو اقتراح تشريعات قانونية من أجل فرض قيود أو التزامات على ممارسة أو إقامة الشعائر أو الدعوة لنشر الدين. كما تؤكد الزيارات الميدانية استخدام الدين أو حرية الدين في بعض الأحيان كذريعة أو مبرر لانتهاك حقوق الإنسان.

١٩- ولاحظت المقررة الخاصة أن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمعات البشرية يكمن في قيام هذه المجتمعات بتنظيم أنفسها على أسس سياسية من دون المساس بالمعتقدات أو الحرية الدينية للأفراد والمجتمعات أو التركيز الشديد على الاعتبارات الدينية على حساب حقوق أخرى. وثمة حاجة إلى المزيد من الانسجام بين المجموعات الدينية لتمكينها من التعايش جنباً إلى جنب وباحترام متبادل. كما أن الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار بين الأديان على كافة المستويات لا ينبغي الإشادة بها فحسب، بل ينبغي أيضاً تشجيعها ودعمها بفعالية من قبل الحكومات. وفي نفس الوقت، لا يمكن أن يتحقق هذا الانسجام ويزدهر إلا إذا بقيت الحكومات ملتزمة بتعزيز حرية الدين أو المعتقد بطريقة محايدة ومتوازنة.

٢٠- وتود المقررة الخاصة أن تسترعى الانتباه إلى الأهمية الجوهرية للزيارات القطرية بالنسبة لتنفيذ ولايتها بشكل فعال، وأهميتها الأكيدة بالنسبة لولايات جميع الإجراءات الخاصة. ويعد التعاون المتوقع من الحكومات في هذا الصدد حيويًا على وجه الخصوص. وتشير المقررة الخاصة إلى أن لجنة حقوق الإنسان تحث في قرارها ٤٠/٢٠٠٥ "كافة الحكومات على التعاون تعاونًا كاملاً مع المقررة الخاصة، والاستجابة للطلبات المقدمة منها لزيارة بلدانها، بغية تمكينها من الاضطلاع بولايتها بمزيد من الفعالية".

٢١- كما تلقت المقررة الخاصة انتباه اللجنة إلى تقريرها إلى الجمعية العامة (A/60/399) الذي قدمت فيه معلومات مفصلة عن حالة طلبات الزيارات والدعوات التي تلقتها. وعلاوة على ذلك، فإنها ترحب بقرار حكومات أذربيجان وجمهورية إيران الإسلامية وإسرائيل بدعوتها إلى القيام بزيارات ميدانية وتتطلع إلى زيارة هذه البلدان خلال عام ٢٠٠٦. بيد أنها تلاحظ أن حكومتي إيران وإسرائيل لم تحددا التواريخ المقترحة للزيارة.

٢٢- وثمة قلق من ازدياد عدد البلدان التي لا ترغب في توجيه دعوات زيارة. ويبعث هذا التوجه على قلق خاص لأن هذه البلدان هي التي تلقت بشأنها الكثير من الادعاءات أو المعلومات المتعلقة بانتهاكات الحق في حرية الدين أو المعتقد. وفي هذا الصدد، تؤكد المقررة الخاصة دعمها لإيجاد آلية تعالج، بصورة ملائمة، وضع البلدان التي تستمر في عدم التعاون مع آليات الإجراءات الخاصة.

٢٣ - وتشعر المقررة الخاصة بقلق خاص إزاء عدم قيام حكومتى إندونيسيا والاتحاد الروسي بتوجيه دعوات زيارة على الرغم من العديد من الطلبات والرسائل التذكيرية. كما تلاحظ مع القلق عدم استجابة حكومات إريتريا، وأوزبكستان، وتركمانستان، وقيرغيزستان، ومصر لطلبات توجيه دعوات زيارة. وتحت هذه الحكومات على أن توجه إليها دعوات زيارة دون تأخير، كما تشدد على أن الدعوات الرسمية ينبغي أن يليها اقتراح تاريخ الزيارة؛ وإلا فإن الدعوة تفقد أهميتها سواء كانت دائمة أو مخصصة.

٢٤ - وطلبت المقررة الخاصة، مع إجراءات خاصة أخرى، الحصول على دعوة لزيارة مرافق الاحتجاز التابعة للولايات المتحدة الأمريكية في خليج غوانتانامو، في كوبا. وترد في الجزء التالي المزيد من المعلومات بشأن هذا الطلب.

جيم - طلب توجيه دعوة لزيارة مرافق الاحتجاز التابعة للولايات المتحدة الأمريكية في خليج غوانتانامو، في كوبا

٢٥ - المقررة الخاصة هي واحدة من مجموعة تتألف من خمسة إجراءات خاصة طلبت زيارة مرافق الاحتجاز التابعة للولايات المتحدة الأمريكية في خليج غوانتانامو، في كوبا. وهذه الإجراءات الخاصة هي، بالإضافة إلى المقررة الخاصة، المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، والمقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، والرئيس - المقرر للفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي.

٢٦ - وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وجهت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية دعوات إلى ثلاثة من المقررين الخمسة لزيارة مرافق الاعتقال المعنية وهم تحديد المقررة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، والرئيس - المقرر للفريق العامل. وحددت الحكومة مدة الدعوة بيوم واحد واستبعدت فيها بوضوح المقابلات الخاصة مع المحتجزين أو زيارتهم. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وافق الخبراء على هذه المدة القصيرة وعلى تقييد عدد المكلفين بولايات، بيد أنهم رفضوا استبعاد إجراء مقابلات شخصية مع المحتجزين لأن ذلك يتعارض مع اختصاصات مهام تقصي الحقائق التي تقوم بها الإجراءات الخاصة ويقوض هدف تقييم حالة المحتجزين بصورة موضوعية ومنصفة.

٢٧ - وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أبلغ الخبراء بأن الحكومة رفضت الشروط التي قدموها، وعليه، فإن هذه المهمة لن تتم. وسيقدم في وثيقة مستقلة (E/CN.4/2006/120) تقرير أولي مشترك بشأن قابلية تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان على المحتجزين في مرافق الاحتجاز في خليج غوانتانامو، في كوبا، فضلا عن حالة حقوق الإنسان بالنسبة للمحتجزين.

ثانيا - الإطار الخاص بالرسائل

ألف - الغرض من الإطار

٢٨ - إن الحق في حرية الدين أو المعتقد، كما تعرفه المعايير الدولية، هو حق واسع النطاق ويشمل عددا كبيرا من المسائل المتميزة التي تتسم مع ذلك بترابطها. ويتجلى هذا التنوع بشكل كبير في المعلومات والادعاءات الواردة إلى

المقررة الخاصة. ولكي تتمكن المقررة الخاصة من التجاوب بفعالية أكبر مع المعلومات التي تتلقاها، قامت بوضع إطار خاص بالرسائل. ويحدد هذا الإطار مختلف أنواع الحالات أو الأوضاع التي تقدم إليها وتقع ضمن ولايتها، مع المعايير الدولية المتعلقة بكل مسألة. ويمكن الإطلاع على الإطار في المرفق الملحق بهذا التقرير.

٢٩- وأشارت المقررة الخاصة في عدة مناسبات إلى أن الجانب المتعلق بحماية حق الأفراد في حرية الدين أو المعتقد هو أحد أوجه التركيز الأساسية في الأنشطة التي تضطلع بها. وعليه، فإن استخدام الرسائل للدخول مع الحكومات في مناقشة بشأن مزاعم انتهاكات حقوق الأفراد يعد ذا أهمية حيوية. وهذا الإطار يمكن المقررة الخاصة من تحديد عناصر الولاية المعنية بحرية الدين أو المعتقد، إن وجدت، التي يثيرها كل اتهام، ومن ثم توجيه رسائل أكثر تحديدا وتفصيلا. كما يمكنها، على وجه الخصوص، من لفت انتباه الحكومات إلى المعايير الدولية المحددة المتعلقة بمسألة أو مسائل معينة، وطرح الأسئلة المتصلة بالامتثال لتلك المعايير.

٣٠- وتشير المقررة الخاصة إلى أن الرسائل التي تلقتها لا تدرج جميعها بوضوح في واحدة من الفئات المحددة في الإطار. ومن الضروري أن يؤخذ في الحسبان وقائع وسياق كل ادعاء. وعلاوة على ذلك، يكشف الإدعاء، في العديد من الحالات، عددا من العناصر المختلفة المتعلقة بالحق في حرية الدين أو المعتقد. كما تؤكد أن الإطار لا يقصد به إعطاء قائمة شاملة للمسائل التي تقع ضمن ولايتها. فالولاية تتطور باستمرار، وهذه حقيقة يبرهن عليها محتوى القرارات المتعاقبة للجنة حقوق الإنسان. وعليه، فإن الإطار هو، إلى حد كبير، عمل في طور الإنجاز ويستمر تطويره مع استمرار المقررة الخاصة في تنفيذ ولايتها.

٣١- وضمن الإطار في هذا التقرير لإعطاء القراء فهما أوضح للمسائل التي تشملها ولاية حرية الدين أو المعتقد، وكدليل يبين أنواع المسائل التي تشكل موضوع الرسائل الموجهة والواردة بموجب الولاية. وفي هذا الصدد، قد يكون الإطار أداة مفيدة بالنسبة للمنظمات غير الحكومية والجهات المؤثرة الأخرى في تفاعلها مع المقررة الخاصة.

باء - المعايير الدولية التي يشملها الإطار

٣٢- لقد وضع الإطار على أساس تحليل المعايير الدولية المتعلقة بحرية الدين أو المعتقد. وأشارت المقررة الخاصة في تقريرها السابق للجنة (E/CN.4/2005/61) إلى الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة بتنفيذ ولايتها. والصكوك الأساسية التي تركز عليها أنشطة المقررة الخاصة هي المادة ١٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة ١٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وإعلان القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد.

٣٣- كما تركز عمليات تدخل المقررة الخاصة على المواد ذات الصلة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين.

٣٤ - وتسترشد المقررة الخاصة أيضا بالقرارات ذات الصلة التي اتخذتها لجنة حقوق الإنسان وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما تهتدي بالتعليقات العامة ذات الصلة، والملاحظات الختامية والسوابق القضائية للهيئات التعاقدية، والأحكام ذات الصلة الواردة في القانون الدولي الإنساني. وتضع المقررة الخاصة في اعتبارها أيضا صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة والسوابق القضائية على المستوى الإقليمي.

جيم - عناصر حرية الدين أو المعتقد التي يشملها الإطار

٣٥ - ينقسم الإطار إلى خمسة فئات مختلفة. تتناول الفئة الأولى عناصر الحق في حرية الدين أو المعتقد وحق الشخص في الجهر بدينه أو معتقده. وتشمل الفئة الثانية التمييز فيما يتعلق بحرية الدين أو المعتقد. وتتناول الفئة الثالثة المجموعات المستضعفة، بما في ذلك النساء، والأطفال، واللاجئون، والأشخاص المنتمون إلى أقليات، والأشخاص المحرومون من حريتهم. أما الفئة الرابعة فتشمل الأوضاع التي يتقاطع فيها الحق في حرية الدين أو المعتقد مع انتهاكات حقوق الإنسان، مثل الحق في حرية التعبير وحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتتضمن الفئة الخامسة مسائل شاملة، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالقيود والاستثناءات.

ثالثا - الرموز الدينية

ألف - الجوانب المتعلقة بالوقائع

٣٦ - عند التعامل مع مسألة الرموز الدينية، هنالك جانبان يجب وضعهما في الحسبان. فمن ناحية، يمنع العديد من الأشخاص في مختلف أنحاء العالم من تمييز أنفسهم من خلال إظهار رموز دينية، بينما كشفت التقارير وأنشطة الولاية، من ناحية أخرى، وجود ممارسة في بعض البلدان تطالب الأشخاص بتعريف أنفسهم من خلال إظهار رموز دينية، بما في ذلك ارتداء ملابس ذات طابع ديني علنا. وتشير المقررة الخاصة إلى أن الممارسة الأولى إيجابية أما الأخيرة فسلبية بالنسبة لحرية الدين أو المعتقد. وتبحث الفقرات التالية، من المنظور الدولي لحقوق الإنسان، في حرية الدين أو المعتقد الإيجابية والسلبية بالنسبة للأفراد فيما يتعلق بوضع رموز دينية مثل الملابس والحلي. وهنالك مسألة مختلفة، وإن كانت ذات صلة، وهي إظهار الرموز الدينية في أماكن عامة مثل قاعات المحاكم، ومراكز التصويت، والفصول الدراسية، والساحات العامة، وما إلى ذلك. وتمثل بعض الجوانب المتصلة بهذه الحالات موضوعا للعديد من الأحكام القانونية الوطنية على أعلى المستويات^(١)، إلا أن هذه المسألة غير مدرجة في هذا الجزء.

٣٧ - ويكشف التحليل المقارن للجوانب المتعلقة بالوقائع مجموعة من الضوابط أو النواهي المتعلقة بارتداء رموز دينية في أكثر من ٢٥ بلدا في شتى أنحاء العالم^(٢). وقد أثر ذلك على العديد من الأديان ولا تزال مسألة الرموز الدينية مثار جدل في عدد من البلدان. والأمثلة على التأثير الذي وقع على أصحاب الديانات وما لديهم من ملابس وحلي دينية تشمل الحجاب بالنسبة للنساء المسلمات، والقبعة بالنسبة لليهود، والصليب بالنسبة للمسيحيين، وزي الراهبات، والعلامة التي يضعها الهندوس على الجبين، وثياب الرهبان البوذيين ذات اللون الأحمر المائل إلى الصفرة، وعمامة طائفة السيخ، وملابس أتباع باغوان (Osho) التي يميل لوها إلى الأحمر. وهنالك عدة مستويات من الضوابط والنواهي المتصلة بارتداء الرموز الدينية، بما في ذلك الأحكام الدستورية، والقوانين التشريعية على المستوى الوطني، والضوابط والتوجيهات الإلزامية الصادرة عن السلطات الإقليمية أو المحلية،

والقواعد الخاصة بالمنظمات أو المؤسسات العامة أو الخاصة (نحو قوانين المدارس) والأحكام الصادرة عن محاكم. أما شدة التأثيرات السلبية التي تنعكس على الأفراد الذين لا يتقيدون بالضوابط والنواهي فتعتمد أيضا على مجال تطبيقها. ويواجه التلاميذ في المدارس الابتدائية والثانوية خطر الطرد من نظام التعليم العام، بينما يواجه المعلمون التعرض للتوبيخ والتوقيف عن العمل والفصل من الخدمة في نهاية المطاف. وعلى المستوى الجامعي، يواجه الطلاب أيضا التعرض للطرد أو الحرمان من استلام الشهادات ما لم يتقيدوا بالتعليمات المتعلقة بالرموز الدينية. أما أساتذة الجامعات فمن المحتمل عدم تعيينهم أصلا. وفي بيئة العمل بشكل عام، هنالك إمكانية التعرض للتوبيخ، والتوقيف عن العمل والفصل من الخدمة بسبب وضع الرموز الدينية. وقد يؤثر هذا الأمر على العاملين في مؤسسات خاصة والموظفين العموميين على حد سواء، فضلا عن التأثير على أعضاء البرلمانات والعسكريين. وعند وضع قواعد محددة تحكم اللباس بالنسبة للصور الشخصية التي توضع على بطاقات الهوية، نحو بطاقات الإقامة الدائمة، وتأشيرات الدخول، وجوازات السفر، ورخص القيادة، يواجه الأشخاص إمكانية عدم الحصول على بطاقة هوية رسمية أو إجبارهم على وضع غطاء الرأس المطلوب بالنسبة لصور بطاقات الهوية التي تستخدم لأغراض الترحيل (حرية الدين أو المعتقد السلبية). وفي الأماكن العامة، قد يمنع الأشخاص (حرية الدين أو المعتقد الإيجابية) أو يجبروا على وضع رموز دينية لا يعتبرونها جوهرية وفقا لمعتقداتهم.

٣٨- وانتقد المقرر الخاص السابق السيد عمر، بصفة خاصة، فرض بعض البلدان ارتداء ملابس ذات طابع ديني علنا، حيث صرح بأن "النساء من الفئات التي تعاني إلى أقصى حد من قيود خطيرة في مجالي التعليم والعمل ومن فرض ما يسمى باللباس الإسلامي" (E/CN.4/1998/6 الفقرة ٦٠). ووردت تقارير عن المعاقبة بالجلد و/أو الغرامة (A/51/542/Add.2 الفقرة ٥١)، وتزايد عدد النساء اللاتي تعرضن للهجوم في الشارع (E/CN.4/2003/66/Add.1 الفقرة ٥٩) أو حتى القتل بعد تهددهن بسبب عدم وضع الرموز الدينية (E/CN.4/1995/91 الفقرة ٣٦). وعقب الزيارات الميدانية، قدم المقرر الخاص السيد عمر حلاولا ممكنة بالحث على عدم جعل الثياب أداة سياسية والدعوة إلى اتخاذ مواقف مرنة ومتسامحة في هذا المجال. وأكد في نفس الوقت أن التقاليد والعادات جديرة بالاحترام (E/CN.4/1996/95/Add.2 الفقرة ٩٧ و A/51/542/Add.1 الفقرة ١٤٠). كما أشار في تلك الدراسات المواضيعية إلى ما يحتمل أن يعنيه وضع الرموز الدينية (E/CN.4/2002/73/Add.2 الفقرتان ١٠١-١٠٢)، ولا سيما بالنسبة إلى وضع التلاميذ في نظام التعليم الرسمي (A/CONF.189/PC.2/22 الفقرات من ٥٦ إلى ٥٩).

٣٩- وعلاوة على ذلك، دعت اللجنة البرلمانية لمجلس أوروبا مؤخرا في القرار ١٤٦٤ (٢٠٠٥) بشأن "النساء والدين في أوروبا" الدول الأعضاء إلى أن "تكفل عدم قبول استغلال حرية الدين واحترام الثقافة والتقاليد ذريعة لتسريح انتهاكات حقوق المرأة، بما في ذلك عند إجبار الفتيات القاصرات على الخضوع للأحكام الدينية (بما في ذلك الأحكام المتعلقة باللباس)^(٣).

باء - الإطار القانوني على المستوى الدولي

٤٠- كما ورد في تقرير المقررة الخاصة السنوي السابق (E/CN.4/2005/61 الفقرة ٦٥)، فإن غالبية الهيئات الدولية القضائية أو شبه القضائية تعتبر إظهار الرموز الدينية جهرا بالدين أو المعتقد (القناعة الخارجية) وليس جزءا من القناعة الداخلية التي لا تخضع للتقييد. وتشير العديد من صكوك حقوق الإنسان العالمية والإقليمية إلى حرية

كل شخص "في إظهار دينه أو معتقده بالتعبّد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم"^(٤). أما إعلان القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد فينصّ تحديداً على حرية "صنع واقتناء واستعمال القدر الكافي من المواد والأشياء الضرورية المتصلة بطقوس أو عادات دين أو معتقد ما"^(٥). ووفقاً للتعليق رقم ٢٢ للجنة حقوق الإنسان على المادة ١٨ من العهد "ممارسة أو إقامة شعائر الدين أو المعتقد قد لا تقتصر على طقوس فحسب، لكنها ربما تشمل أيضاً عادات مثل ارتداء ثياب أو أعطية رأس متميزة" (الفقرة ٤).

٤١ - وليس من الواضح متى يكون ارتداء الرموز الدينية في فئة "الممارسة" أو "إقامة الشعائر". ولا يبدو أن اللجنة تميز بوضوح بين هاتين الفئتين عند تحديد الجوانب التي تحتاج للحماية. ومع ذلك، اقترح بعض المعلقين أن إقامة الشعائر تشير إلى "التشريعات التي ترتبط حتماً بدين أو معتقد وتحمي الحق في الإتيان بأفعال معينة والحق في الامتناع عن أشياء معينة"، بينما تتعلق الممارسة بمظاهر دينية "لا يفرضها الدين أو المعتقد وإنما يبيحها فقط"^(٦). وهذا التمييز بين التشريعات الإلزامية ومجرد الإباحة يؤدي في نهاية الأمر إلى إثارة مشاكل عند محاولة تحديد من لديه الكفاءة للنظر في هذا الجانب من حرية الدين والمعتقد بالنسبة للأفراد". وأثناء وضع التعليق العام رقم ٢٢، أوضحت السيدة روزاليند هيغز، عضو لجنة حقوق الإنسان، أن "اللجنة ليس لها أن تحدد ما يجب أن يكون عليه محتوى أحد المظاهر الدينية. وقالت إنها تعارض بشدة أن يكون للدول الحرية في أن تقرر ما يعتبر معتقداً دينياً حقيقياً وما لا يعتبر كذلك. فمحتوى العقيدة الدينية يجب أن يحدده من يعتنق هذه الديانة بنفسه"^(٧). وقد يكون الظهور بمظهر معين أو إظهار رمز ما مرتبطاً بشعور ديني أو معتقد وقد لا يكون كذلك. وعليه، فإن من غير الملائم أن تحدد الدول ما إذا كان الرمز المعني يمثّل بالتأكيد إظهاراً للدين أو المعتقد. وعليه، فإن المقررة الخاصة تتفق مع نهج لجنة حقوق الإنسان في التعامل بصورة واحدة مع ارتداء الرموز الدينية الوارد تحت العنوان "الممارسة وإقامة الشعائر".

٤٢ - ويميل الجدل بموجب قانون حقوق الإنسان الدولي إلى التركيز على القيود المحتملة على حرية الشخص في الجهر بدينه أو معتقده، وفقاً للمادة ٢٩(٢) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة ١٨(٣) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة ١(٣) من الإعلان، والمادة ٩(٢) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والمادة ١٢(٣) من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، مثلاً. وبشكل عام، لا تجيز هذه المواد فرض قيود من هذا القبيل إلا إذا نص عليها أو حددها قانون وكانت ضرورية - في مجتمع ديمقراطي - لحماية السلامة أو النظام أو الصحة أو الأخلاق أو الحقوق والحريات الأساسية للآخرين. ويلاحظ أن قائمة أسباب التقييد الجائز لا تشمل اشتراط أسباب إضافية بالنسبة لحقوق إنسان أخرى، مثل الأمن القومي أو سمعة الآخرين. وعلاوة على ذلك، تنص المادتان ٤(٢) من العهد و ٢٧(٢) من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان على عدم جواز الانتقاص من حرية الوجدان والدين حتى في حالات الطوارئ العامة والحرب. ومرة أخرى، تبين عدم قابلية هذا الحق للانتقاص أهمية حرية الدين أو المعتقد.

جيم - السوابق القضائية الدولية

٤٣ - عند قيام لجنة حقوق الإنسان بمناقشة صياغة تعليقها العام رقم ٢٢، وضعت في اعتبارها أيضاً "ضرورة تجنب التنافس والتحريض"^(٨) فيما يتعلق بارتداء الثياب ووفقاً للممارسات الدينية. وتجسد الحالات التالية أوضاعاً خلافية نموذجية وما يتصل بها من نتائج توصلت إليها الهيئات الدولية القانونية أو شبه القانونية المعنية. ويبدو أن

الحالتين المعروضتين على لجنة حقوق الإنسان، فضلا عن الملاحظات الختامية للجنة حقوق الطفل لهما صلة وثيقة بمسألة الرموز الدينية. وعلاوة على ذلك، هنالك عدد من السوابق، بما في ذلك السوابق القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان واللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان المتمثلة في القرار الأخير الذي اتخذته المحكمة العليا في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

٤٤ - يتعلق البلاغ رقم ٩٣١/٢٠٠٠، هوديبيرغانوفا ضد أوزبكستان، بطالبة مسلمة في معهد اللغات الشرقية بولاية طشقند يزعم أنها أوقفت من الدراسة بسبب ارتداء الحجاب. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، ونظرا لعدم قيام الدولة الطرف بتقديم أي مبررات، خلصت غالبية أعضاء لجنة حقوق الإنسان إلى أن الفقرة ٢ من المادة ١٨ من العهد قد انتهكت. كما أكدت اللجنة أن "حرية إظهار دين الشخص تشتمل على حق المرء في أن يرتدي علنا ثوبا أو لباسا يتمشى مع معتقده أو دينه. وفضلا على ذلك، فإن اللجنة ترى أن منع شخص ما من ارتداء لباس ديني علنا أو سرا قد يشكل انتهاكا لأحكام الفقرة ٢ من المادة ١٨، التي تحظر تعريض أحد لإكراه من شأنه أن يخل بحريته في أن يدين بدين ما، أو بحريته في اعتناق أي دين"^(٩). ومع ذلك، قرر ثلاثة من أعضاء اللجنة إضافة تذييل يتضمن آراء فردية، مشيرين إلى الوضع غير الأكيد لسجل المعلومات وإلى الأسباب الأكثر تعقيدا التي أدت إلى طرد الطالبة هوديبيرغانوفا من المعهد، بناء على المعلومات التي قدمتها.

٤٥ - وفي البلاغ رقم ٢٠٨/١٩٨٦، بيهندر ضد كندا، رأت لجنة حقوق الإنسان في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ أن شرط قيام المنتمين إلى طائفة السيخ بوضع خوذة واقية للرأس أثناء العمل مبرر بموجب المادة ١٨(٣) من العهد، وذلك من دون أن تحدد ما هي أسباب التقييد التي أثرت. وبالإضافة إلى ذلك، لم تر اللجنة وجود تمييز بحكم الواقع ينتهك المادة ٢٦ من العهد ضد أتباع الديانة السيخية لأن التشريع يجب "أن يعتبر معقولا ويهدف إلى تحقيق أغراض موضوعية تنسجم مع العهد"^(١٠).

٤٦ - وأعربت لجنة حقوق الطفل في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الدوري الثاني لفرنسا عن قلقها إزاء تزايد التمييز، بما في ذلك التمييز القائم على أساس الدين، ومن أن التشريع الجديد بشأن ارتداء الرموز الدينية والثياب ذات الطابع الديني في المدارس العامة قد يتجاهل مبدأ مصالح الطفل الفضلى وحق الطفل في الوصول إلى التعليم. وتوصي اللجنة الدولة الطرف بأن "تنظر في إيجاد وسائل بديلة، بما في ذلك الحلول الوسط، للحفاظ على علمانية المدارس العامة مع ضمان عدم انتهاك الحقوق الفردية وعدم استبعاد الأطفال من النظام المدرسي أو المجالات الأخرى أو تهميشهم بفعل هذا التشريع. وقد يكون من الأفضل معالجة قانون الزي في المدارس في نطاق مدارس التعليم العام نفسها، مع تشجيع الأطفال على المشاركة في هذا الأمر". كما توصي اللجنة الدولة الطرف "بالاستمرار في رصد أوضاع الفتيات اللاتي يطردن من المدارس بسبب هذا التشريع الجديد وضمان تمتعهن بالحق في التعليم"^(١١).

٤٧ - وعلى المستوى الإقليمي، يبدو أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وهي اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان سابقا، تميل أكثر إلى السماح للدول بتقييد حرية الأفراد الإيجابية في مجال الدين أو المعتقد. وتتعلق السابقة القضائية، شاهين ضد تركيا، بمنع جامعة اسطنبول الطالبات المتحجبات من المشاركة في المحاضرات والجلوس للامتحانات. وتعتبر كلا من المحكمة الجزئية والمحكمة العليا في الحكيمين الصادرين عنهما أن مفهوم العلمانية يتسق مع القيم الأساسية للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وفيما يتعلق بالمادة ٩ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق

الإنسان "اعتبرت المحكمة، عند بحث مسألة الحجاب في السياق التركي، ضرورة أن يؤخذ في الحسبان الأثر الذي يمكن أن تحدثه مسألة ارتداء هذا الرمز، الذي يفسر أو ينظر إليه كواجب ديني إلزامي، على من يقرن عدم ارتدائه"^(١٢). ومع ذلك، اعترضت القاضية تولكتر، في وجهة نظرها المخالفة، على الطريقة التي اتبعتها الغالبية في المحكمة العليا في تطبيق مبادئ العلمانية والمساواة. وأوضحت أن "الوقائع والأسباب القطعية التي لا شك في مشروعيتها" هي فقط التي يمكن أن تسوغ تقييد حق تكفله الاتفاقية وليس مجرد الإحساس بالانزعاج.

٤٨ - وفي قضية *دهلب ضد سويسرا*، رفضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في مرحلة المقبولية الشكوى التي قدمتها هذه المعلمة التي تعمل في إحدى المدارس الابتدائية حيث منعت من ارتداء الحجاب أثناء أداء عملها. ورأت المحكمة أن قيام معلمة بارتداء "رمز خارجي قوي" مثل الحجاب قد يكون له نوع من التأثير التبشيري على الأطفال تتراوح أعمارهم في هذه القضية بين ٤ و ٨ سنوات. وعليه، التزمت المحكمة برأي المحكمة الفيدرالية السويسرية بأن منع ارتداء الحجاب في سياق أنشطة صاحبة الشكوى كمعلمة "برره احتمال التأثير على المعتقدات الدينية لتلاميذها والتلاميذ الآخرين في المدرسة والآباء، كما بررته مخالفة مبدأ الحياد المذهبي في المدارس"^(١٣).

٤٩ - كما أكدت قضية *حزب الرفاه وآخرين ضد تركيا* على حماية معتقدات الآخرين وحماية النظام العام، حيث أوضحت المحكمة العليا التابعة للمحكمة الأوروبية أن "التدابير المتخذة في الجامعات لمنع حركات دينية متطرفة معينة من ممارسة ضغوط على الطلاب الذين لا يؤدون شعائر هذا الدين أو على اتباع الديانات الأخرى، يمكن تبريرها بموجب الفقرة ٢ من المادة ٩ من الاتفاقية"^(١٤).

٥٠ - ونظرت اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان أيضا في شكويين هما *كرادومان ضد تركيا* (رقم ١٦٢٧٨/٩٠) و *بولوت ضد تركيا* (رقم ١٨٧٨٣/٩١) تتعلقان برفض الجامعة إصدار شهادات لان الطالبتين قدمتا صورا شخصية تضعان فيها الحجاب. ولم تعتبر المحكمة، في قرارها المؤرخ ٣ أيار/مايو ١٩٩٣، أن الرفض يعد تقييدا لحرية الدين أو المعتقد للطالبتين لأن الجامعات العلمانية يجوز لها التحكم في إظهار الشعائر والرموز الدينية بهدف ضمان التعايش بين الطلاب المنتمين إلى مختلف العقائد، فتحمي بالتالي النظام العام ومعتقدات الآخرين.

دال - وضع مجموعة من المعايير العامة للموازنة بين حقوق الإنسان المتضاربة

٥١ - ينبغي، على وجه العموم، تقييم الأوضاع الخلافية على أساس كل حالة على حدة، نحو قياس حق أحد المعلمين في إظهار دينه مقابل ضرورة حماية التلاميذ من خلال المحافظة على الانسجام الديني وفقا للظروف المحيطة بقضية محددة. ومع ذلك، فإن وضع مجموعة من المعايير العامة بغية الموازنة بين حقوق الإنسان المتضاربة يبدو مستصوبا من أجل تقديم بعض المبادئ التوجيهية بشأن معايير حقوق الإنسان الدولية القابلة للتطبيق ونطاقها^(١٥). وعلى غرار المبادئ التوجيهية التي وضعها مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا عام ٢٠٠٤، تهدف هذه المعايير العامة إلى مساعدة الهيئات الوطنية والدولية في عمليات تحليل واستعراض القوانين ومشاريع التشريعات المتعلقة بحرية الدين أو المعتقد. وتدعو المقررة الخاصة للحكومات التي تنوي تنظيم ارتداء الرموز الدينية إلى السعي للحصول على رأي استشاري من المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

٥٢ - وعند تطوير مجموعة معايير عامة من هذا القبيل، يجب أن توضع في الاعتبار حقوق الإنسان المتضاربة والمصالح العامة التي قدمت في المحافل الوطنية والدولية. ويمكن الاحتجاج بحرية الدين أو المعتقد من حيث الحرية الإيجابية للأشخاص الراغبين في ارتداء أو إظهار رموز دينية، ومن حيث الحرية السلبية للأشخاص الذين لا يرغبون مواجهة مسألة ارتداء هذه الرموز أو إكراههم على ذلك. وقد يكون من حقوق الإنسان المتضاربة الأخرى مساواة الرجل والمرأة في التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية، فضلا عن مبدأ حق الحماية من كل أنواع التمييز، بما في ذلك التمييز بسبب العنصر أو اللون أو نوع الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر. والتلاميذ الذين طردوا من المدارس بسبب ارتداء رموز دينية وفق دينهم أو معتقدتهم قد يحتجون بحق أي إنسان في التعليم. وعلاوة على ذلك، قد يتعرض للخطر أيضا حق الوالدين أو الأوصياء الشرعيين في تنظيم الحياة داخل الأسرة وفقا لدينهم أو معتقدتهم، آخذين في الاعتبار التربية الأخلاقية التي يعتقدون أن الطفل يجب أن يربى عليها (انظر المادة ٥(١) من الإعلان). ومن جهة أخرى، قد تحاول الدولة الاحتجاج بـ "الحرية المذهبية للنظام المدرسي" و"بالرغبة في المحافظة على الانسجام الديني في المدارس" (راجع حكم المحكمة الفيدرالية السويسرية في قضية داهلب). ووفقا للرأي الفردي لعضو لجنة حقوق الإنسان السيدة روث ودجوود في قضية هوديبيرغانوفا، "يجوز للدولة أن تقيد أشكال اللباس التي تتدخل مباشرة بالتعليم الفعال" (١٦). فضلا عن ذلك، أشار الحكم الصادر مؤخرا عن المحكمة العليا التابعة للمحكمة الأوروبية في قضية شاهين إلى ضرورة محافظة على الأمن العام وتأمين السلم المدني والتعددية الدينية الحيوية لبقاء مجتمع ديمقراطي".

٥٣ - ومع ذلك، فإن أي تقييد يجب أن يقوم على أسس تتعلق بالسلامة والنظام والصحة العامة أو الأخلاق أو الحقوق والحريات الأساسية للآخرين، كما يجب أن يستجيب للمتطلبات العامة أو الاجتماعية الملحة، وأن يحقق هدفا مشروعاً ويتناسب مع هذا الهدف^(١٧). وعلاوة على ذلك، يقع على عاتق الدولة عبء تبرير فرض القيود على حرية الشخص في الجهر بدينه أو معتقده. وبالتالي، فإن حظر ارتداء الرموز الدينية الذي يقوم على مجرد الظن أو الافتراض وليس على وقائع يمكن إثباتها يعد انتهاكا لحرية الفرد الدينية^(١٨).

٥٤ - وفيما يتعلق بنطاق أحكام القيود الجائزة، يشدد تعليق اللجنة العام رقم ٢٢ على أن الفقرة ٣ من المادة ١٨ من العهد يجب تفسيرها تفسيراً دقيقاً: فلا يسمح بفرض قيود لأسباب غير محددة فيها، حتى لو كان يسمح بها كقيود على حقوق أخرى محمية في العهد، مثل الأمن القومي. ولا يجوز تطبيق القيود إلا للأغراض التي وضعت من أجلها، كما يجب أن تتعلق مباشرة بالغرض المحدد الذي تستند إليه وأن تكون متناسبة معه. ولا يجوز فرض القيود لأغراض تمييزية أو تطبيقها بطريقة تمييزية (الفقرة ٨).

٥٥ - وبناء على الجوانب المتصلة بالوقائع المذكورة أعلاه، والإطار القانوني والسوابق القضائية الدولية، سعت المقررة الخاصة جاهدة إلى وضع مجموعة من المعايير العامة لكي تقيم - من منظور حقوق الإنسان - القيود والنواهي المتعلقة بارتداء الرموز الدينية. وتبين "المؤشرات المشددة" التالية الإجراءات التشريعية والإدارية التي لا تتسق بوجه عام مع قانون حقوق الإنسان الدولي، بينما لا تميز "المؤشرات المحايدة" اللاحقة إلى التعارض مع هذه المعايير:

(أ) المؤشرات المشددة:

- إذا كان التقييد يساوي إلغاء حرية الفرد في المجاهرة بدينه أو معتقده؛

- إذا كان التقييد يراد به أو يؤدي إلى تمييز صريح أو مفاضلة ضمنية على أساس الدين أو المعتقد المعني؛
 - إذا كانت القيود المفروضة على حرية المجاهرة بالدين أو المعتقد بغرض حماية الأخلاق تستند إلى مبادئ مستمدة حصرا من تقليد واحد^(١٩)؛
 - إذا كانت الاستثناءات من حظر ارتداء الرموز الدينية معدة إما بشكل صريح أو ضمني لتنطبق على الدين أو المعتقد السائدين؛
 - إذا كانت الوكالات التابعة للدولة تقوم، في الممارسة الفعلية، بتطبيق القيود المفروضة على نحو تمييزي أو لأغراض تمييزية، نحو الاستهداف التعسفي لمجموعات أو فئات معينة مثل النساء؛
 - عدم إيلاء الاعتبار الواجب للجوانب المحددة المتصلة بدين أو معتقد، ويبدو مثلا أن الدين الذي يفرض ارتداء ملابس دينية يتأثر بالحظر الشامل أكثر من دين أو معتقد لا يشددان بصفة خاصة على هذه المسألة؛
 - تطبيق أساليب وعقوبات قسرية على أشخاص لا يرغبون في ارتداء ثياب دينية أو وضع رمز محدد يعتبر مفروضا من الناحية الدينية. ويشمل ذلك الأحكام القانونية وسياسات الدولة التي تجيز للأفراد، بمن فيهم الآباء، ممارسة الضغط المفرط أو التهديد أو العنف لفرض الالتزام بهذه القوانين؛
- (ب) المؤشرات المحايدة:
- صياغة حكم التقييد أو الحظر بطريقة محايدة وشاملة؛
 - تطبيق الحظر لا يكشف عن أوجه عدم اتساق أو تحامل ضد مجموعات معينة سواء كانت دينية أو تنتمي إلى أقليات أو مستضعفة؛
 - بما أن الصور الشخصية على بطاقات الهوية يجب أن تمكن بطبيعة الحال من التعرف على صاحبها بصورة سليمة، فإن فرض قيود متناسبة بشأن غطاء الرأس المسموح به تبدو مشروعة إذا راعت الدولة الحد المعقول من إجهار الشخص بدينه؛
 - التقييد جوهرى لحماية حقوق المرأة، أو الأقليات الدينية، أو الفئات المستضعفة؛
 - التوفيق بين أوضاع مختلفة وفق تصور استضعاف الأشخاص المعنيين قد يعد مشروعا أيضا في حالات معينة، مثلا، من أجل حماية تلاميذ المدارس القصر وحرية الآباء أو الأوصياء الشرعيين في ضمان التعليم الديني والأخلاقي لأطفالهم وفق قناعاتهم الشخصية.

٥٦ - ستصبح التفاصيل المتعلقة بالقيود الجائزة مسألة خلافية عند السعي إلى التوفيق بين مختلف فئات الأشخاص. وبوجه عام، يعتبر تلاميذ المدارس عموماً فئة مستضعفة نظراً إلى أعمارهم، وعدم نضجهم وطبيعة التعليم الإلزامية. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم الحقوق الأبوية أيضاً كمبرر لتقييد حرية المعلمين الإيجابية في الجهر بالدين أو المعتقد. ويجب إيلاء الاعتبار الأساسي لمصالح الطفل الفضلى في جميع الإجراءات المتعلقة بالأطفال. أما طلاب الجامعات الذين بلغوا سن الرشد بطبيعة الحال، فيعتبرون بوجه عام أقل سهولة في التأثير عليهم مقارنة بتلاميذ المدارس، ولم تعد الحقوق الأبوية تثار بشأنهم.

٥٧ - إن الجدل الوارد أعلاه بشأن سمات بعض الظروف المؤسسية سبق وأن أشار إليه السيد أركوت كريشنا سوامي عام ١٩٥٩، عندما كان يشغل منصب المقرر الخاص للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، في الدراسة الأساسية التي أجراها عن التمييز في مسألة الحقوق والممارسات الدينية: "إن حظر ارتداء ثياب دينية في حالات معينة، مثل المدارس العامة، قد تبرره الرغبة في المحافظة على الطابع غير المذهبي لهذه المؤسسات. وعليه، سيكون من العسير صياغة قاعدة عامة التطبيق بشأن الحق في ارتداء الثياب الدينية، على الرغم من استصواب ألا يمنع من ذلك الأشخاص الذين تفرض عقيدتهم ارتداء ثياب من هذا القبيل" (٢٠).

٥٨ - وعند اتخاذ قرار سياسي على المستوى الوطني بتقييد حرية الشخص في الجهر بدينه أو عقيدته فيما يتعلق بارتداء الرموز الدينية، يجب احترام المسائل المتعلقة بالتناسب واحتراماً كاملاً من قبل الإدارة وخلال الاستعراض القانوني المحتمل. وينبغي لهذا الغرض الإجابة على التساؤلات التالية بصورة إيجابية:

- هل كان التقييد، الذي يجب أن يكون قادراً على حماية المصلحة المشروعة التي تعرضت للخطر، مناسباً؟
- هل التدبير الذي تم اختياره هو الأقل تقييداً للحق أو الحرية المعنيين؟
- هل كان التدبير متناسباً، أي في الموازنة بين المصالح المتضاربة؟
- هل يحتمل أن يؤدي التدبير الذي تم اختياره إلى تعزيز التسامح الديني؟
- هل تتجنب نتيجة التدبير المتخذ وصم أي مجموعة دينية معينة؟

٥٩ - هنالك سؤالان عامان ينبغي استحضارهما دائماً عند التعامل مع حظر الرموز الدينية هما: ما هي أهمية ارتداء الرموز الدينية وما علاقة ذلك بالمصالح العامة المتضاربة، ولا سيما بمبادئ العلمانية والمساواة؟ ما هي الجهة التي تتخذ القرار بشأن هذه المسائل في نهاية الأمر، أي هل ينبغي أن تترك المسألة للأفراد أنفسهم، أو للسلطات الدينية، أو لإدارة الوطنية والمحاكم، أو للآليات الدولية المعنية بحقوق الإنسان؟ مع الإقرار بأن مبدأ "هامش التقدير" قد يوسع الخصائص الإثنية والثقافية والدينية، ولا ينبغي أن يؤدي هذا النهج إلى التشكيك في توافق الآراء الدولي بأن "جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة و مترابطة و متشابكة" كما ورد في إعلان وبرنامج عمل فيينا الذي اعتمده المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٩٣.

٦٠- وينبغي أن يكون الهدف الأساسي هو صون حرية الدين أو المعتقد الإيجابية التي تتجلى في إقامة الشعائر والممارسة من خلال ارتداء وإظهار الرموز الدينية بصورة طوعية، وصون الحرية السلبية أيضا المتمثلة في عدم الإكراه على ارتداء وإظهار الرموز الدينية، على حد سواء. وفي نفس الوقت، يجب الموازنة بين حقوق الإنسان المتضاربة كما ينبغي تقييد تطبيق القيود المفروضة من أجل المصلحة العامة. وتتفق المقررة الخاصة اتفقا تاما مع الملاحظات الختامية التالية للقاضية تولكيتز من المحكمة الأوروبية: "إن الرسالة التي يجب أن تعاد مرارا وتكرارا هي، قبل كل شيء، أن دعم حقوق الإنسان هو أفضل وسيلة لمنع ومكافحة التعصب والتطرف"^(٢١).

رابعا - الاستنتاجات والملاحظات الختامية

٦١- سيصادف عام ٢٠٠٦ الذكرى ٢٥ لاعتماد إعلان القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد لعام ١٩٨١. ومع ذلك، تلاحظ المقررة الخاصة مع القلق أن حرية الدين أو المعتقد ليست واقعا معاشا بالنسبة لكثير من الأشخاص في مختلف أرجاء العالم. وتأمل في أن تكون هذه الذكرى فرصة لإعادة تأكيد أهمية تعزيز حرية الدين أو المعتقد ولفتت الانتباه إلى تطور المسائل المتعلقة بالولاية. كما تشجع المنظمات الحكومية وغير الحكومية على دعم ما سيتخذ من مبادرات لتنظيم الأحداث التي ستستفيد من الإنجازات التي تحققت منذ عام ١٩٨١، والتعرف على أحكام الإعلان التي تثير أوجه قلق محددة في الوقت الراهن، والتصدي لتزايد توجهات التعصب الديني.

٦٢- وبينما تلاحظ المقررة الخاصة قيام الزعماء الدينيين بصورة منتظمة بعقد اجتماعات رفيعة المستوى على الصعيد الدولي بغية تعزيز الحوار فيما بين الأديان، فإنها تشعر بالقلق من أن الحكومات، التي تقع على عاتقها المسؤولية الأساسية عن حماية الشعوب من انتهاكات حرية الدين أو المعتقد، قلما تنظم لقاءات دولية لمناقشة تنامي التعصب الديني، ولا سيما على المستوى الإقليمي. وتحت المقررة الخاصة على إجراء المزيد من الحوار فيما بين الحكومات بشأن المسائل المتعلقة بولايتها من أجل زيادة مشاركة واضعي السياسات المعنيين.

٦٣- وتعرب المقررة الخاصة عن امتنانها لما أبدته حكومات سري لانكا ونيجيريا وفرنسا من تعاون أثناء الزيارات التي قامت بها خلال الفترة قيد الاستعراض. وترى أن هذا التعاون سيثبت فائدته لهذه الدول في نهاية المطاف لأن جميع الدول لها مصلحة في تحسين التسامح والحرية الدينيين. وعليه، فإنها تشجع جميع الدول على التجاوب مع الطلبات التي قدمتها للقيام بزيارات قطرية لكي تتمكن من إنجاز ولايتها بصورة أكثر فعالية.

٦٤- ومع ذلك، هنالك قلق حقيقي إزاء زيادة عدد البلدان التي لم توجه دعوات لإجراء زيارات ميدانية. ويبحث هذا التوجه على قلق خاص لأن هذه البلدان هي التي ورد بشأنها الكثير من الادعاءات المتعلقة بانتهاكات الحق في حرية الدين أو المعتقد. وفي هذا الصدد، تؤكد المقررة الخاصة دعمها لإيجاد آلية تعالج، بصورة ملائمة، وضع البلدان التي تستمر في عدم التعاون مع آليات الإجراءات الخاصة. كما تشجع الدول والجهات المؤثرة الأخرى على النظر في هذه المسألة في سياق الجهود المتصلة بإصلاح الأمم المتحدة. وينبغي النظر، على وجه الخصوص، في حرمان الدول التي لا تتعامل مع الآليات الخاصة في سياق الزيارات القطرية من النظر في انضمامها إلى عضوية الهيئة الجديدة.

٦٥- وترحب المقررة الخاصة بردود الحكومات على الرسائل التي وجهتها خلال الفترة قيد الاستعراض. وتشدد على أهمية بدء حوار مع الحكومات بشأن الادعاءات المتعلقة بوقوع انتهاكات لحرية الدين أو المعتقد في بلدانها. وعليه، قامت باتخاذ خطوات لتحسين دقة ونوعية الرسائل التي توجهها إلى الحكومات من خلال وضع إطار لإعداد الرسائل. وتأمل في أن تتجاوب الحكومات معها بزيادة الجهود التي تبذلها للرد على رسائلها بصورة تامة وفي الوقت المناسب، والرد على الأسئلة المحددة التي أثيرت.

٦٦- وقد صاغت المقررة الخاصة مجموعة من المعايير العامة بشأن الرموز الدينية، بما في ذلك "المؤشرات الحايده" و"المؤشرات المشددة" من أجل تقديم بعض المبادئ التوجيهية بشأن معايير حقوق الإنسان القابلة للتطبيق ونطاقها. وتود التأكيد على عدم جواز فرض قيود لأغراض تمييزية أو تطبيقها بطريقة تمييزية. ويجب أن تكون القيود ذات صلة مباشرة بالحاجة المحددة التي فرضت من أجلها وأن تتناسب معها. ويقع على عاتق الدولة عبء تقديم المبررات على تقييد حرية الشخص في الجهر بدينه أو معتقده. وينبغي أن يعزز التدبير المتخذ التسامح الديني ويتجنب وصم أي مجموعة دينية بعينها. وعلاوة على ذلك، يجب احترام مبادئ الملاءمة والتناسب احتراماً كاملاً من جانب الإدارة وخلال الاستعراض القانوني المحتمل على حد سواء.

٦٧- واستمرت المقررة الخاصة في استلام تقارير أثناء الفترة قيد الاستعراض عن حالات أو أوضاع قام فيها أشخاص عمداً بالاعتداء على أديان الآخرين. وتقر بأن التصريحات أو أساليب التعبير الأخرى كانت في العديد من هذه الحالات في إطار ممارسة الحق في حرية التعبير. ومع ذلك، فإنها تشعر بالقلق من أن أساليب التعبير على هذا النحو قد تكشف في بعض الحالات عن عدم التسامح إزاء ديانة الآخرين، الشيء الذي يمكن أن يشكل تهديداً للانسجام الديني في مجتمع ما، لأنها غالباً ما تكون على أساس صور نمطية وقد تحض على المزيد من الاستقطاب. وتعتزم تطوير هذا الجانب من ولايتها بشكل أكبر في أنشطتها القادمة.

٦٨- وأخيراً، فإن المقررة الخاصة إذ تلاحظ ما تحققة الإجراءات الخاصة من مزايا أكيدة بالنسبة لآليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، نظراً لما تتمتع به من خصائص، فضلاً عن التحديات الجديدة والمطالب المتزايدة التي تواجه هذه الآليات، فإنها تحث بقوة على تخصيص موارد إضافية لفرع الإجراءات الخاصة التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تلاحظ أن تطور نطاق الحالات والأوضاع التي تقع ضمن مسؤولياتها يدعو إلى تعزيز الموارد المتاحة للولاية، بما في ذلك من حيث إيجاد الموظفين.

Notes

¹ Cf. US Supreme Court, judgements of 27 June 2005 on posting the Ten Commandments in courthouses and on monuments (*McCreary County v. American Civil Liberties Union of KY* and *Van Orden v. Perry*); Italian Corte costituzionale, judgement of 13 December 2004 on crucifixes in schools (Ordinanza N.389 Anno 2004); Swiss Tribunal fédéral suisse/Schweizerisches Bundesgericht/Tribunale federale svizzero, judgement of 18 January 1995 on crucifixes in courtrooms (see official collection of jurisprudence, ATF 121 I 42) and judgement of 26 September 1990 on crucifixes in classrooms (ATF 116 Ia 252); German Bundesverfassungsgericht, judgement of 16 May 1995 on crucifixes in classrooms

(see official collection of jurisprudence, BVerfGE 93, 1) and judgement of 17 July 1973 on crucifixes in courtrooms (BVerfGE 35, 366).

² Cf. the comparative table on prohibitions of wearing religious symbols, available at <http://www.uni-trier.de/~ievr/kopftuch/ReligiousSymbols.pdf>.

³ Parliamentary Assembly of the Council of Europe, resolution 1464 (2005), para. 7.4, adopted on 4 October 2005.

⁴ See the wording - with a slightly differing order of the list of possible manifestations of religion or belief - in article 18 Universal Declaration of Human Rights (UDHR), in article 18 (1) International Covenant on Civil and Political Rights (ICCPR), in article 12 (1) International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families (MWC), in article 1 (1) of the 1981 Declaration on the Elimination of All Forms of Intolerance and of Discrimination Based on Religion or Belief (1981 Declaration) and in article 9 (1) European Convention for the Protection of Human Rights and Fundamental Freedoms (ECHR).

⁵ Article 6 (c) of the 1981 Declaration. Cf. also Principle 16 of the Concluding Document of the 1989 Vienna Meeting of Representatives of the Participating States of the CSCE Conference: "In order to ensure the freedom of the individual to profess and practice religion or belief, the participating State will, inter alia, [...] (16.9) respect the right of individual believers and communities of believers to acquire, possess, and use sacred books, religious publications in the language of their choice and other articles and materials related to the practice of religion or belief;"

⁶ For further discussion see Cornelis D. de Jong, *The Freedom of Thought, Conscience and Religion or Belief in the United Nations (1946-1992)*, Antwerpen/Groningen/Oxford 2000, p. 105.

⁷ See the Human Rights Committee discussion on 24 July 1992, Summary Records of the 1166th meeting of the forty-fifth session, para. 48.

⁸ *Id.*, para. 27 (Human Rights Committee member Mr. Sadi).

⁹ CCPR/C/82/D/931/2000, para. 6.2.

¹⁰ CCPR/C/37/D/208/1986, para. 6.2.

¹¹ CRC/C/15/Add.240, paras. 25-26; see also Committee on the Rights of the Child discussion on 2 June 2004, Summary Records of the 968th meeting of the thirty-sixth session, CRC/C/SR.968, paras. 33, 43 and 83. Concerning the ban on schoolteachers wearing headscarves see the Committee's Concluding Observations on the second periodic report of Germany, CRC/C/15/Add.226, paras. 30-31.

¹² *Şahin v. Turkey*, application No. 44774/98, ECtHR Chamber judgement of 29 June 2004, para. 108 and ECtHR Grand Chamber judgement of 10 November 2005, para. 115.

¹³ *Dahlab v. Switzerland*, application No. 42393/98, ECtHR decision of 15 February 2001 (cf. ECHR 2001-V at p. 462).

¹⁴ *Refah Partisi (the Welfare Party) and Others v. Turkey*, applications Nos. 41340/98, 41342/98, 41343/98 and 41344/98, ECtHR Grand Chamber judgement of 13 February 2003, para. 95. See also the ECtHR Chamber judgement of 31 July 2001, para. 51.

¹⁵ “Guidelines for Review of Legislation Pertaining to Religion or Belief”, prepared by the OSCE/ODIHR Advisory Panel of Experts on Freedom of Religion or Belief in consultation with the Council of Europe’s Commission for Democracy Through Law (Venice Commission), 2004, available at http://www.osce.org/odihr/item_11_13600.html.

¹⁶ CCPR/C/82/D/931/2000, *op. cit.*

¹⁷ See Siracusa Principles on the Limitation and Derogation Provisions in the International Covenant on Civil and Political Rights, E/CN.4/1985/4, Annex, para. 10.

¹⁸ See Board of Experts of the International Religious Liberty Association, Guiding Principles Regarding Student Rights to Wear or Display Religious Symbols (15 November 2005), Principles Nos. 6 and 7, available at www.irla.org/documents/reports/symbols.html.

¹⁹ *Id.* For the *travaux préparatoires* see the Human Rights Committee discussion on 2 and 5 April 1993, Summary Records of the 1225th and 1226th meetings of the forty-seventh session.

²⁰ E/CN.4/Sub.2/200/Rev.1, p. 33.

²¹ Dissenting opinion of Judge Tulkens in the ECtHR Grand Chamber judgement of 10 November 2005 in the case of *Şahin v. Turkey*, para. 20.

Annex

HE MANDATE OF THE SPECIAL RAPPORTEUR ON FREEDOM OF RELIGION OR BELIEF: FRAMEWORK FOR COMMUNICATIONS

<p>Freedom to adopt, change or renounce a religion or belief</p>	<p>UDHR</p> <p>“Everyone has the right to freedom of thought, conscience and religion; this right includes freedom to change his religion or belief [...].”</p> <p>ICCPR</p> <p><u>Art. 18 (1)</u>: “Everyone shall have the right to freedom of thought, conscience and religion. This right shall include freedom to have or to adopt a religion or belief of his choice [...].”</p> <p>1981 Declaration of the General Assembly</p> <p><u>Art. 1 (1)</u>: “Everyone shall have the right to freedom of thought, conscience and religion. This right shall include freedom to have a religion or whatever belief of his choice [...].”</p> <p>Human Rights Committee general comment 22</p> <p><u>Para. 3</u>: “Article 18 does not permit any limitations whatsoever on the freedom of thought and conscience or the freedom to have or adopt a religion or belief of one’s choice;”.</p> <p><u>Para. 5</u>: “The Committee observes that the freedom to ‘have or to adopt’ a religion or belief necessarily entails the freedom to choose a religion or belief, including the right to replace one’s current religion or belief with another or to adopt atheistic views, as well as the right to retain one’s religion or belief.”</p>
<p>Freedom from coercion</p>	<p>UDHR</p> <p>“Everyone has the right to freedom of thought, conscience and religion; this right includes freedom [...] either alone or in community with others and in public or private, to manifest his religion or belief in teaching, practice, worship and observance.”</p> <p>ICCPR</p> <p><u>Art. 18 (2)</u>: “No one shall be subject to coercion which would impair his freedom to have or to adopt a religion or belief of his choice.”</p> <p>1981 Declaration of the General Assembly</p> <p><u>Art. 1 (2)</u>: “No one shall be subject to coercion which would impair his freedom to have a religion or belief of his choice.”</p>

	<p>Human Rights Committee general comment 22</p> <p><u>Para. 5:</u> “Article 18.2 bars coercion that would impair the right to have or adopt a religion or belief, including the use of threat of physical force or penal sanctions to compel believers or non-believers to adhere to their religious beliefs and congregations, to recant their religion or belief or to convert. Policies or practices having the same intention or effect, such as, for example, those restricting access to education, medical care, employment or the rights guaranteed by article 25 and other provisions of the Covenant, are similarly inconsistent with article 18.2. The same protection is enjoyed by holders of all beliefs of a non-religious nature.”</p>
<p>The right to manifest one’s religion or belief</p>	<p>ICCPR</p> <p><u>Art. 18 (1):</u> “Everyone shall have the right to freedom of thought, conscience and religion. This right shall include freedom [...] either individually or in community with others and in public or private, to manifest his religion or belief in worship, observance, practice and teaching.”</p> <p><u>Art. 18 (3):</u> “Freedom to manifest one’s religion or beliefs may be subject only to such limitations as are prescribed by law and are necessary to protect public safety, order, health, or morals or the fundamental rights and freedoms of others.”</p> <p>1981 Declaration of the General Assembly</p> <p><u>Art. 1 (1):</u> “Everyone shall have the right to freedom of thought, conscience and religion. This right shall include freedom to have a religion or whatever belief of his choice, and freedom, either individually or in community with others and in public or private, to manifest his religion or belief in worship, observance, practice and teaching.”</p> <p><u>Art. 1 (3):</u> “Freedom to manifest one’s religion or belief may be subject only to such limitations as are prescribed by law and are necessary to protect public safety, order, health or morals or the fundamental rights and freedoms of others.”</p> <p>Human Rights Committee general comment 22</p> <p><u>Para. 4:</u> “The freedom to manifest religion or belief in worship, observance, practice and teaching encompasses a broad range of acts. The concept of worship extends to ritual and ceremonial acts giving direct expression to belief, as well as various practices integral to such acts, including the building of places of worship, the use of ritual formulae, and objects, the display of symbols, and the observance of holidays and days of rest. The observance and practice of religion or belief may include not only ceremonial acts but also such customs as the observance of dietary regulations, the wearing of distinctive clothing or head coverings, participation in rituals associated with certain stages of life, and the use of a particular language, customarily spoken by a group. In addition, the practice and teaching of religion or belief includes acts integral to the conduct by religious groups of their basic affairs, such as freedom to choose their religious leaders, priests and teachers, the freedom to establish seminaries or religious schools and the freedom to prepare and distribute religious texts or publications.”</p>
<p>Freedom to worship</p>	<p>1981 Declaration of the General Assembly</p> <p><u>Art. 6 (a):</u> The right to freedom of thought, conscience, religion or belief includes the freedom, “To worship or assemble</p>

	<p>in connection with a religion or belief [...]”.</p> <p><u>Art. 6 (c)</u>: The right to freedom of thought, conscience, religion or belief includes the freedom, “To make, acquire and use the necessary articles and materials related to the rites or customs of a religion or belief;”.</p> <p>Commission on Human Rights resolution 2005/40</p> <p><u>4 (d)</u>: The Commission on Human Rights urges States “To ensure, in particular, the right of all persons to worship or assemble in connection with a religion or belief [...]”.</p> <p>Human Rights Committee general comment 22</p> <p><u>Para. 4</u>: “The concept of worship extends to ritual and ceremonial acts giving direct expression to belief, as well as various practices integral to such acts, including [...] the use of ritual formulae, and objects [...]”.</p>
Places of worship	<p>1981 Declaration of the General Assembly</p> <p><u>Art. 6 (a)</u>: The right to freedom of thought, conscience, religion or belief includes the freedom, “To worship or assemble in connection with a religion or belief, and to establish and maintain places for these purposes;”.</p> <p>Commission on Human Rights resolution 2005/40</p> <p><u>4 (b)</u>: The Commission on Human Rights urges States, “To exert the utmost efforts, in accordance with their national legislation and in conformity with international human rights law, to ensure that religious places, sites, shrines and religious expressions are fully respected and protected and to take additional measures in cases where they are vulnerable to desecration or destruction;”.</p> <p><u>4 (d)</u>: The Commission on Human Rights urges States, “To ensure, in particular, the right of all persons to worship or assemble in connection with a religion or belief and to establish and maintain places for these purposes [...]”.</p> <p>Human Rights Committee general comment 22</p> <p><u>Para. 4</u>: “The concept of worship extends to [...] the building of places of worship.”</p>
Religious symbols	<p>1981 Declaration of the General Assembly</p> <p><u>Art. 6 (c)</u>: The right to freedom of thought, conscience, religion or belief includes the freedom, “To make, acquire and use to an adequate extent the necessary articles and materials related to the rites or customs of a religion or belief;”.</p> <p>Commission on Human Rights resolution 2005/40</p> <p><u>4 (b)</u>: The Commission on Human Rights urges States, “To exert the utmost efforts, in accordance with their national legislation and in conformity with international human rights law, to ensure that religious places, sites, shrines and religious expressions are fully respected and protected and to take additional measures in cases where they are vulnerable to desecration or destruction;”.</p>

	<p>Human Rights Committee general comment 22</p> <p><u>Para. 4:</u> “The concept of worship extends to [...] the display of symbols”.</p> <p><u>Para. 4:</u> “The observance and practice of religion or belief may include not only ceremonial acts but also such customs as [...] the wearing of distinctive clothing or head coverings [...]”</p>
<p>Observance of holidays and days of rest</p>	<p>1981 Declaration of the General Assembly</p> <p><u>Art. 6 (h):</u> The right to freedom of thought, conscience, religion or belief includes the freedom, “To observe days of rest and to celebrate holidays and ceremonies in accordance with the precepts of one’s religion or belief;”.</p> <p>Human Rights Committee general comment 22</p> <p><u>Para. 4:</u> “The concept of worship extends to [...] the observance of holidays and days of rest.”</p>
<p>Appointing clergy</p>	<p>General Assembly Declaration 36/55 1981</p> <p><u>Art. 6 (g):</u> The right to freedom of thought, conscience, religion or belief includes the freedom, “To train, appoint, elect or designate by succession appropriate leaders [...]”.</p> <p>Human Rights Committee general comment 22</p> <p><u>Para. 4:</u> “In addition, the practice and teaching of religion or belief includes acts integral to the conduct by religious groups of their basic affairs, such as the freedom to choose their religious leaders, priests and teachers [...]”.</p>
<p>Teaching and disseminating materials (including missionary activity)</p>	<p>1981 Declaration of the General Assembly</p> <p><u>Art. 6 (d):</u> The right to freedom of thought, conscience, religion or belief includes the freedom, “To write, issue and disseminate relevant publications in these areas;”.</p> <p><u>Art. 6 (e):</u> The right to freedom of thought, conscience, religion or belief includes the freedom, “To teach a religion or belief in places suitable for these purposes.”</p> <p>Commission on Human Rights resolution 2005/40</p> <p><u>4.d:</u> The Commission on Human Rights urges States, “To ensure, in particular, [...] the right of all persons to write, issue and disseminate relevant publications in these areas, taking into account the limitations contained in article 29 of the Universal Declaration of Human Rights;”.</p> <p>Human Rights Committee general comment 22</p> <p><u>Para. 4:</u> “In addition, the practice and teaching of religion or belief includes acts integral to the conduct by religious groups of their basic affairs, [...] the freedom to establish seminaries or religious schools and the freedom to prepare and</p>

	distribute religious texts or publications.”
<p>The right of parents to ensure the religious and moral education of their children</p>	<p>ICCPR</p> <p><u>Art. 18 (4)</u>: “The States Parties to the present Covenant undertake to have respect for the liberty of parents and, when applicable, legal guardians to ensure the religious and moral education of their children in conformity with their own convictions.”</p> <p>CRC</p> <p><u>Art. 14 (2)</u>: “States Parties shall respect the rights and duties of the parents and, when applicable, legal guardians, to provide direction to the child in the exercise of his or her right in a manner consistent with the evolving capacities of the child [...] (c) The development of respect for the child’s parents, his or her own cultural identity, language and values, for the national values of the country in which the child is living, the country from which he or she may originate, and for civilizations different from his or her own;”.</p> <p>ICESCR</p> <p><u>Art. 13 (3)</u>: “The States Parties to the present Covenant undertake to have respect for the liberty of parents and, when applicable, legal guardians to [...] ensure the religious and moral education of their children in conformity with their own convictions.”</p> <p>Migrant Workers Convention</p> <p><u>Art. 12 (4)</u>: “States Parties to the present Convention undertake to have respect for the liberty of parents, at least one of whom is a migrant worker, and, when applicable, legal guardians to ensure the religious and moral education of their children in conformity with their own convictions.”</p> <p>1981 Declaration of the General Assembly</p> <p><u>Art. 5</u>:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. The parents or, as the case may be, the legal guardians of the child have the right to organize the life within the family in accordance with their religion or belief and bearing in mind the moral education in which they believe the child should be brought up. 2. Every child shall enjoy the right to have access to education in the matter of religion or belief in accordance with the wishes of his parents or, as the case may be, legal guardians, and shall not be compelled to receive teaching on religion or belief against the wishes of his parents or legal guardians, the best interests of the child being the guiding principle. 4. In the case of a child who is not under the care either of his parents or of legal guardians, due account shall be taken of their expressed wishes or of any other proof of their wishes in the matter of religion or belief, the best interests of the child being the guiding principle.

<p>Registration</p>	<p>Commission on Human Rights resolution 2005/40</p> <p><u>4 (c)</u>: The Commission on Human Rights urges States, “To review, whenever relevant, existing registration practices in order to ensure the right of all persons to manifest their religion or belief, alone or in community with others and in public or in private;”.</p> <p><u>4 (e)</u>: The Commission on Human Rights urges States, “To ensure that, in accordance with appropriate national legislation and in conformity with international human rights law, the freedom for all persons and members of groups to establish and maintain religious, charitable or humanitarian institutions is fully respected and protected.”</p>
<p>Communicate with individuals and communities on religious matters at the national and international level</p>	<p>1981 Declaration of the General Assembly</p> <p><u>Art. 6 (i)</u>: The right to freedom of thought, conscience, religion or belief includes the freedom, “To establish and maintain communications with individuals and communities in matters of religion and belief at the national and international levels.”</p>
<p>Establish and maintain charitable and humanitarian institutions/solicit and receive funding</p>	<p>1981 Declaration of the General Assembly</p> <p><u>Art. 6 (b)</u>: The right to freedom of thought, conscience, religion or belief includes the freedom, “To establish and maintain appropriate charitable or humanitarian institutions;”.</p> <p><u>Art. 6 (f)</u>: The right to freedom of thought, conscience, religion or belief includes the freedom, “To solicit and receive voluntary financial and other contributions from individuals and institutions.”</p> <p>Commission on Human Rights resolution 2005/40</p> <p><u>4 (e)</u>: The Commission on Human Rights urges States, “To ensure that, in accordance with appropriate national legislation and in conformity with international human rights law, the freedom for all persons and members of groups to establish and maintain religious, charitable or humanitarian institutions is fully respected and protected.”</p>
<p>Conscientious objection</p>	<p>Human Rights Committee general comment 22</p> <p><u>Para. 11</u>: “Many individuals have claimed the right to refuse to perform military service (conscientious objection) on the basis that such right derives from their freedoms under article 18. In response to such claims, a growing number of States have in their laws exempted from compulsory military service citizens who genuinely hold religious or other beliefs that forbid the performance of military service and replaced it with alternative national service. The Covenant does not explicitly refer to a right to conscientious objection, but the Committee believes that such a right can be derived from article 18, inasmuch as the obligation to use lethal force may seriously conflict with the freedom of conscience and the right to manifest one’s religion or belief. When this right is recognized by law or practice, there shall be no differentiation among conscientious objectors on the basis of the nature of their particular beliefs; likewise, there shall be no discrimination against conscientious objectors because they have failed to perform military service. The Committee invites States parties to report on the conditions under which persons can be exempted from</p>

military service on the basis of their rights under article 18 and on the nature and length of alternative national service.”

DISCRIMINATION

Discrimination on the basis of religion or belief/inter-religious discrimination/tolerance

ICCPR

Art. 2 (1): “Each State Party to the present Covenant undertakes to respect and to ensure to all individuals within its territory and subject to its jurisdiction the rights recognized in the present Covenant, without distinction of any kind, such as [...] religion [...].”

Art. 5 (1): “Nothing in the present Covenant may be interpreted as implying for any State, group or person any right to engage in any activity or perform any act aimed at the destruction of any of the rights and freedoms recognized herein or at their limitation to a greater extent than is provided for in the present Covenant.”

Art. 26: “All persons are equal before the law and are entitled without any discrimination to the equal protection of the law. In this respect, the law shall prohibit any discrimination and guarantee to all persons equal and effective protection against discrimination on any ground such as [...] religion [...].”

Art. 27: “In those States in which ethnic, religious or linguistic minorities exist, persons belonging to such minorities shall not be denied the right, in community with the other members of their group, to enjoy their own culture, to profess and practise their own religion, or to use their own language.”

ICERD

Art. 5: “[...] States Parties undertake to prohibit and to eliminate racial discrimination in all its forms and to guarantee the right of everyone, without distinction as to race, colour, or national or ethnic origin, to equality before the law, notably in the enjoyment of the following rights: [...] (d) Other civil rights, in particular: [...] (vii) The right to freedom of thought, conscience and religion”.

ICESCR

Art. 2 (2): “The States Parties to the present Covenant undertake to guarantee that the rights enunciated in the present Covenant will be exercised without discrimination of any kind such as [...] religion [...].”

CRC

Art. 30: “In those States in which ethnic, religious or linguistic minorities or persons of indigenous origin exist, a child belonging to such a minority or who is indigenous shall not be denied the right, in community with other members of his or her group, to enjoy his or her own culture, to profess and practise his or her own religion, or to use his or her own language.”

1981 Declaration of the General Assembly

Art. 2 (1): “No one shall be subject to discrimination by any State, institution, group of persons, or person on the grounds

of religion or other belief.”

Art. 3: “Discrimination between human beings on the grounds of religion or belief constitutes an affront to human dignity and a disavowal of the principles of the Charter of the United Nations, and shall be condemned as a violation of the human rights and fundamental freedoms proclaimed in the Universal Declaration of Human Rights and enunciated in detail in the International Covenants on Human Rights, and as an obstacle to friendly and peaceful relations between nations.”

Art. 4 (1): “All States shall take effective measures to prevent and eliminate discrimination on the grounds of religion or belief in the recognition, exercise and enjoyment of human rights and fundamental freedoms in all fields of civil, economic, political, social and cultural life.”

Art. 4 (2): “All States shall make all efforts to enact or rescind legislation where necessary to prohibit any such discrimination, and to take all appropriate measures to combat intolerance on the grounds of religion or other beliefs in this matter.”

Commission on Human Rights resolution 2005/40

4 (g): The Commission on Human Rights urges States, “To ensure that all public officials and civil servants, including members of law enforcement bodies, the military and educators, in the course of their official duties, respect different religions and beliefs and do not discriminate on the grounds of religion or belief, and that all necessary and appropriate education or training is provided;”.

7: The Commission on Human Rights, “Expresses concern at the persistence of institutionalized social intolerance and discrimination practised in the name of religion or belief against many communities;”.

8: The Commission on Human Rights urges States to step up their efforts to eliminate intolerance and discrimination based on religion or belief, notably by: “(a) Taking all necessary and appropriate action, in conformity with international standards of human rights, to combat hatred, intolerance and acts of violence, intimidation and coercion motivated by intolerance based on religion or belief, with particular regard to religious minorities, and also to devote particular attention to practices that violate the human rights of women and discriminate against women, including in the exercise of their right to freedom of thought, conscience, religion or belief; (b) Promoting and encouraging, through education and other means, understanding, tolerance and respect in all matters relating to freedom of religion or belief; (c) Making all appropriate efforts to encourage those engaged in teaching to cultivate respect for all religions or beliefs, thereby promoting mutual understanding and tolerance;”.

9: The Commission on Human Rights, “Recognizes that the exercise of tolerance and non-discrimination by all actors in society is necessary for the full realization of the aims of the Declaration on the Elimination of All Forms of Intolerance and of Discrimination Based on Religion or Belief, and invites Governments, religious bodies and civil society to continue to undertake dialogue at all levels to promote greater tolerance, respect and understanding;”.

10: The Commission on Human Rights, “Emphasizes the importance of a continued and strengthened dialogue among and within religions or beliefs, encompassed by the dialogue among civilizations, to promote greater tolerance, respect and mutual understanding;”.

	<p>Human Rights Committee general comment 22</p> <p><u>Para. 2:</u> “The Committee therefore views with concern any tendency to discriminate against any religion or belief for any reason, including the fact that they are newly established, or represent religious minorities that may be the subject of hostility on the part of a predominant religious community.”</p>
State religion	<p>Human Rights Committee general comment 22</p> <p><u>Para. 9:</u> “The fact that a religion is recognized as a State religion or that it is established as official or traditional or that its followers comprise the majority of the population, shall not result in any impairment of the enjoyment of any of the rights under the Covenant, including articles 18 and 27, nor in any discrimination against adherents to other religions or non-believers. In discriminating against the latter, such as measures restricting eligibility for government service to members of the predominant religion or giving economic privileges to them or imposing special restrictions on the practice of other faiths, are not in accordance with the prohibition of discrimination based on religion or belief and the guarantee of equal protection under article 26. The measures contemplated by article 20, paragraph 2, of the Covenant constitute important safeguards against infringement of the rights of religious minorities and of other religious groups to exercise the rights guaranteed by articles 18 and 27, and against acts of violence or persecution directed towards those groups. The Committee wishes to be informed of particular, certain measures taken by States parties concerned to protect the practices of all religions or beliefs from infringement and to protect their followers from discrimination. Similarly, information as to respect for the rights of religious minorities under article 27 is necessary for the Committee to assess the extent to which the right to freedom of thought, conscience, religion and belief has been implemented by States parties. States parties concerned should also include in their reports information relating to practices considered by their laws and jurisprudence to be punishable as blasphemous.”</p> <p><u>Para. 10:</u> “If a set of beliefs is treated as official ideology in constitutions, statutes, proclamations of ruling parties, etc., or in actual practice, this shall not result in any impairment of the freedoms under article 18 or any other rights recognized under the Covenant nor in any discrimination against persons who do not accept the official ideology or who oppose it.”</p>
VULNERABLE GROUPS	
Women	<p>ICCPR</p> <p><u>Art. 5 (1):</u> “Nothing in the present Covenant may be interpreted as implying for any State, group or person any right to engage in any activity or perform any act aimed at the destruction of any of the rights and freedoms recognized herein or at their limitation to a greater extent than is provided for in the present Covenant.”</p> <p><u>Art. 18 (3):</u> “Freedom to manifest one’s religion or beliefs may be subject only to such limitations as are prescribed by law and are necessary to protect public safety, order, health, or morals or the fundamental rights and freedoms of others.”</p>

CEDAW

Art. 2: “States Parties condemn discrimination against women in all its forms, agree to pursue by all appropriate means and without delay a policy of eliminating discrimination against women and, to this end, undertake:

- (a) To embody the principle of the equality of men and women in their national constitutions or other appropriate legislation if not yet incorporated therein and to ensure, through law and other appropriate means, the practical realization of this principle;
- (b) To adopt appropriate legislative and other measures, including sanctions where appropriate, prohibiting all discrimination against women;
- (c) To establish legal protection of the rights of women on an equal basis with men and to ensure through competent national tribunals and other public institutions the effective protection of women against any act of discrimination;
- (d) To refrain from engaging in any act or practice of discrimination against women and to ensure that public authorities and institutions shall act in conformity with this obligation;
- (e) To take all appropriate measures to eliminate discrimination against women by any person, organization or enterprise;
- (f) To take all appropriate measures, including legislation, to modify or abolish existing laws, regulations, customs and practices which constitute discrimination against women;
- (g) To repeal all national penal provisions which constitute discrimination against women.”

Art. 3: “States Parties shall take in all fields, in particular in the political, social, economic and cultural fields, all appropriate measures, including legislation, to ensure the full development and advancement of women, for the purpose of guaranteeing them the exercise and enjoyment of human rights and fundamental freedoms on a basis of equality with men.”

ICESCR

Art. 2 (2): “The States Parties to the present Covenant undertake to guarantee that the rights enunciated in the present Covenant will be exercised without discrimination of any kind as to race, colour, sex, language, religion, political or other opinion, national or social origin, property, birth or other status.”

1981 Declaration of the General Assembly

Art. 8: “Nothing in the present Declaration shall be construed as restricting or derogating from any right defined in the UDHR and the Covenants;”.

Commission on Human Rights resolution 2005/40

5.b: In which the Commission on Human Rights invites the Special Rapporteur to address situations of violence and discrimination that affect many women as a result of religion or belief.

	<p><u>14:</u> The Commission on Human Rights, “Stresses the need for the Special Rapporteur to continue to apply a gender perspective, inter alia through the identification of gender specific abuses, in the reporting process, including in information collection and in recommendations;”.</p> <p>Human Rights Committee general comment 28</p> <p><u>Para. 13:</u> “States parties should provide information on any specific regulation of clothing to be worn by women in public. The Committee stresses that such regulations may involve a violation of a number of rights guaranteed by the Covenant, such as: article 26, on non-discrimination; article 7, if corporal punishment is imposed in order to enforce such a regulation; article 9, when failure to comply with the regulation is punished by arrest; article 12, if liberty of movement is subject to such a constraint; article 17, which guarantees all persons the right to privacy without arbitrary or unlawful interference; articles 18 and 19, when women are subjected to clothing requirements that are not in keeping with their religion or their right of self-expression; and, lastly, article 27, when the clothing requirements conflict with the culture to which the woman can lay a claim.”</p> <p><u>Para. 19:</u> “The right of everyone under article 16 to be recognized everywhere as a person before the law is particularly pertinent for women, who often see it curtailed by reason of sex or marital status. This right implies that the capacity of women to own property, to enter into a contract or to exercise other civil rights may not be restricted on the basis of marital status or any other discriminatory ground. It also implies that women may not be treated as objects to be given, together with the property of the deceased husband, to his family. States must provide information on laws or practices that prevent women from being treated or from functioning as full legal persons and the measures taken to eradicate laws or practices that allow such treatment.”</p> <p><u>Para. 21:</u> “States parties must take measures to ensure that freedom of thought, conscience and religion, and the freedom to adopt the religion or belief of one’s choice - including the freedom to change religion or belief and to express one’s religion or belief - will be guaranteed and protected in law and in practice for both men and women, on the same terms and without discrimination. These freedoms, protected by article 18, must not be subject to restrictions other than those authorized by the Covenant and must not be constrained by, inter alia, rules requiring permission from third parties, or by interference from fathers, husbands, brothers or others. Article 18 may not be relied upon to justify discrimination against women by reference to freedom of thought, conscience and religion; States parties should therefore provide information on the status of women as regards their freedom of thought, conscience and religion, and indicate what steps they have taken or intend to take both to eliminate and prevent infringements of these freedoms in respect of women and to protect their right not to be discriminated against.”</p>
<p>Persons deprived of their liberty</p>	<p>Human Rights Committee general comment 22</p> <p><u>Para. 8:</u> “Persons already subject to certain legitimate constraints, such as prisoners, continue to enjoy their rights to manifest their religion or belief to the fullest extent compatible with the specific nature of the constraint. States parties’ reports should provide information on the full scope and effects of limitations under article 18.3, both as a matter of law and of their application in specific circumstances.”</p>

	<p>Standard Minimum Rules for the Treatment of Prisoners</p> <p><u>Rule 41:</u> “(1) If the institution contains a sufficient number of prisoners of the same religion, a qualified representative of that religion shall be appointed or approved. If the number of prisoners justifies it and conditions permit, the arrangement should be on a full-time basis. (2) A qualified representative appointed or approved under paragraph (1) shall be allowed to hold regular services and to pay pastoral visits in private to prisoners of his religion at proper times. (3) Access to a qualified representative of any religion shall not be refused to any prisoner. On the other hand, if any prisoner should object to a visit of any religious representative, his attitude shall be fully respected.”</p> <p><u>Rule 42:</u> “So far as practicable, every prisoner shall be allowed to satisfy the needs of his religious life by attending the services provided in the institution and having in his possession the books of religious observance and instruction of his denomination.”</p>
<p>Refugees</p>	<p>Convention relating to the Status of Refugees</p> <p><u>Art. 4:</u> “The Contracting State shall accord to refugees within their territories treatment at least as favourable as that accorded to their nationals with respect to freedom to practise their religion and freedom as regards the religious education of their children.”</p> <p><u>Art. 33:</u> “No Contracting State shall expel or return (‘refouler’) a refugee in any manner whatsoever to the frontiers of territories where his life or freedom would be threatened on account of his race, religion, nationality, membership of a particular social group or political opinion.”</p>
<p>Children</p>	<p>CRC</p> <p><u>Art. 14 (1):</u> “States Parties shall respect the right of the child to freedom of thought, conscience and religion.”</p> <p><u>Art. 14 (2):</u> “States Parties shall respect the rights and duties of the parents and, when applicable, legal guardians, to provide direction to the child in the exercise of his or her right in a manner consistent with the evolving capacities of the child [...] (c) The development of respect for the child’s parents, his or her own cultural identity, language and values, for the national values of the country in which the child is living, the country from which he or she may originate, and for civilizations different from his or her own;”.</p> <p><u>Art. 30:</u> “In those States in which ethnic, religious or linguistic minorities or persons of indigenous origin exist, a child belonging to such a minority or who is indigenous shall not be denied the right, in community with other members of his or her group, to enjoy his or her own culture, to profess and practise his or her own religion, or to use his or her own language.”</p>

<p>Minorities</p>	<p>1981 Declaration of the General Assembly</p> <p><u>Art. 5 (3)</u>: “The child shall be protected from any form of discrimination on the ground of religion or belief. He shall be brought up in a spirit of understanding, tolerance, friendship among peoples, peace and universal brotherhood, respect for freedom of religion or belief of others, and in full consciousness that his energy and talents should be devoted to the service of his fellow men.”</p> <p><u>Art. 5 (5)</u>: “Practices of a religion or belief in which a child is brought up must not be injurious to his physical or mental health or to his full development, taking into account article 1, paragraph 3, of the present Declaration.”</p> <p>ICCPR</p> <p><u>Art. 27</u>: “In those States in which ethnic, religious or linguistic minorities exist, persons belonging to such minorities shall not be denied the right, in community with the other members of their group, to enjoy their own culture, to profess and practise their own religion, or to use their own language.”</p> <p>CRC</p> <p><u>Art. 30</u>: “In those States in which ethnic, religious or linguistic minorities or persons of indigenous origin exist, a child belonging to such a minority or who is indigenous shall not be denied the right, in community with other members of his or her group, to enjoy his or her own culture, to profess and practise his or her own religion, or to use his or her own language.”</p> <p>General Assembly Declaration 47/135</p> <p><u>Art. 1 (1)</u>: “States shall protect the existence and the national or ethnic, cultural, religious and linguistic identity of minorities within their respective territories and shall encourage conditions for the promotion of that identity.”</p> <p><u>Art. 2 (1)</u>: “Persons belonging to national or ethnic, religious and linguistic minorities (hereinafter referred to as persons belonging to minorities) have the right to enjoy their own culture, to profess and practise their own religion, and to use their own language, in private and in public, freely and without interference or any form of discrimination.”</p>
<p>Migrant workers</p>	<p><u>Art. 12 (1)</u>: “Migrant workers and members of their families shall have the right to freedom of thought, conscience and religion. This right shall include freedom to have or to adopt a religion or belief of their choice and freedom either individually or in community with others and in public or private to manifest their religion or belief in worship, observance, practice and teaching.”</p> <p><u>Art. 12 (2)</u>: “Migrant workers and members of their families shall not be subject to coercion that would impair their freedom to have or to adopt a religion or belief of their choice.”</p> <p><u>Art. 12 (4)</u>: “States Parties to the present Convention undertake to have respect for the liberty of parents, at least one of whom is a migrant worker, and, when applicable, legal guardians to ensure the religious and moral education of their children in conformity with their own convictions.”</p>

INTERSECTION OF FREEDOM OF RELIGION OR BELIEF WITH OTHER HUMAN RIGHTS	
Freedom of expression including questions related to religious conflicts, religious intolerance and extremism	<p>ICCPR</p> <p><u>Art. 19:</u></p> <p>“1. Everyone shall have the right to hold opinions without interference.</p> <p>2. Everyone shall have the right to freedom of expression; this right shall include freedom to seek, receive and impart information and ideas of all kinds, regardless of frontiers, either orally, in writing or in print, in the form of art, or through any other media of his choice.</p> <p>3. The exercise of the rights provided for in paragraph 2 of this article carries with it special duties and responsibilities. It may therefore be subject to certain restrictions, but these shall only be such as are provided by law and are necessary: (a) For respect of the rights or reputations of others; (b) For the protection of national security or of public order (<i>ordre public</i>), or of public health or morals.”</p> <p><u>Art. 20:</u></p> <p>“1. Any propaganda for war shall be prohibited by law.</p> <p>2. Any advocacy of national, racial or religious hatred that constitutes incitement to discrimination, hostility or violence shall be prohibited by law.”</p> <p>Commission on Human Rights resolution 2005/40</p> <p><u>5 (a):</u> In which the Commission on Human Rights invites the Special Rapporteur to address the rise of religious extremism affecting religions in all parts of the world.</p> <p><u>5 (c):</u> In which the Commission on Human Rights invites the Special Rapporteur to address the issue of the use of religion or belief for ends inconsistent with the Charter of the United Nations and other relevant instruments of the United Nations.</p> <p><u>6:</u> The Commission on Human Rights, “Recognizes with deep concern the overall rise in instances of intolerance and violence directed against members of many religious communities in various parts of the world, including cases motivated by Islamophobia, anti-Semitism and Christianophobia;”.</p> <p><u>9:</u> The Commission on Human Rights, “Recognizes that the exercise of tolerance and non-discrimination by all actors in society is necessary for the full realization of the aims of the Declaration on the Elimination of All Forms of Intolerance and of Discrimination Based on Religion or Belief, and invites Governments, religious bodies and civil society to continue to undertake dialogue at all levels to promote greater tolerance, respect and understanding;”.</p>

	<p><u>10</u>: The Commission on Human Rights, “Emphasizes the importance of a continued and strengthened dialogue among and within religions or beliefs, encompassed by the dialogue among civilizations, to promote greater tolerance, respect and mutual understanding;”.</p> <p><u>11</u>: The Commission on Human Rights, “Also emphasizes that equating any religion with terrorism should be avoided as this may have adverse consequences on the enjoyment of the right to freedom of religion or belief of all members of the religious communities concerned;”.</p> <p>Human Rights Committee general comment 22</p> <p><u>Para. 7</u>: “In accordance with article 20, no manifestation of religion or belief may amount to propaganda for war or advocacy of national, racial or religious hatred that constitutes incitement to discrimination, hostility or violence. As stated by the Committee in its general comment 11 [19], States parties are under the obligation to enact laws to prohibit such acts.”</p>
<p>Right to life, right to liberty</p>	<p>ICCPR</p> <p><u>Art. 6</u>:</p> <p>“1. Every human being has the inherent right to life. This right shall be protected by law. No one shall be arbitrarily deprived of his life.</p> <p>2. In countries which have not abolished the death penalty, sentence of death may be imposed only for the most serious crimes in accordance with the law in force at the time of the commission of the crime and not contrary to the provisions of the present Covenant and to the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide. This penalty can only be carried out pursuant to a final judgement rendered by a competent court.”</p> <p><u>Art. 9 (1)</u>: “Everyone has the right to liberty and security of person. No one shall be subjected to arbitrary arrest or detention. No one shall be deprived of his liberty except on such grounds and in accordance with such procedure as are established by law.”</p> <p>Commission on Human Rights resolution 2005/40</p> <p><u>4 (f)</u>: The Commission on Human Rights urges States, “To ensure that no one within their jurisdiction is deprived of the right to life, liberty, or security of person because of religion or belief and that no one is subjected to torture or arbitrary arrest or detention on that account, and to bring to justice all perpetrators of violations of these rights;”.</p> <p>Economic and Social Council resolution 1984/50</p> <p><u>Para. 1</u>: “In countries which have not abolished the death penalty, capital punishment may be imposed only for the most serious crimes, it being understood that their scope should not go beyond intentional crimes with lethal or other extremely grave consequences.”</p>

<p>Prohibition on torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment</p>	<p>ICCPR</p> <p><u>Art. 7:</u> “No one shall be subjected to torture or to cruel, inhuman or degrading treatment or punishment.”</p> <p>Convention against Torture</p> <p><u>Art. 1:</u> “For the purposes of this Convention, torture means any act by which severe pain or suffering, whether physical or mental, is intentionally inflicted on a person for such purposes as [...] punishing him for an act he or a third person has committed or is suspected of having committed, [...] or for any reason based on discrimination of any kind, when such pain or suffering is inflicted by or at the instigation of or with the consent or acquiescence of a public official or other person acting in an official capacity. It does not include pain or suffering arising only from, inherent in or incidental to lawful sanctions.”</p> <p><u>Art. 16:</u> “Each State Party shall undertake to prevent in any territory under its jurisdiction other acts of cruel, inhuman or degrading treatment or punishment which do not amount to torture as defined in article 1, when such acts are committed by or at the instigation of or with the consent or acquiescence of a public official or other person acting in an official capacity.”</p> <p>CEDAW</p> <p><u>Art. 5 (a):</u> States Parties shall take all appropriate measures, “To modify the social and cultural patterns of conduct of men and women, with a view to achieving the elimination of prejudices and customary and all other practices which are based on the idea of inferiority or the superiority of either of the sexes or on stereotyped roles for men and women.”</p> <p>Commission on Human Rights resolution 2005/40</p> <p><u>4.f:</u> The Commission on Human Rights urges States, “To ensure that no one within their jurisdiction is deprived of the right to life, liberty, or security of person because of religion or belief and that no one is subjected to torture or arbitrary arrest or detention on that account, and to bring to justice all perpetrators of violations of these rights;”.</p> <p>Commission on Human Rights resolution 2005/39</p> <p><u>7:</u> The Commission on Human Rights, “Reminds Governments that corporal punishment, including of children, can amount to cruel, inhuman or degrading punishment or even to torture;”.</p> <p>Commission on Human Rights resolution 2003/32</p> <p><u>5:</u> The Commission on Human Rights, “Reminds Governments that corporal punishment, including of children, can amount to cruel, inhuman or degrading punishment or even to torture;”.</p> <p>General Assembly Declaration 48/104</p> <p><u>Art. 4 (c):</u> States should, “Exercise due diligence to prevent, investigate and, in accordance with national legislation, punish acts of violence against women, whether those acts are perpetrated by the State or by private persons.”</p>
--	--

	<p>Human Rights Committee general comment 20</p> <p><u>Para. 5:</u> “In the Committee’s view, moreover, the prohibition [of torture] must extend to corporal punishment, including excessive chastisement ordered as punishment for a crime or as an educative or disciplinary measure.”</p>
CROSS-CUTTING ISSUES	
Derogation	<p>ICCPR</p> <p><u>Art. 4 (1):</u> “In time of public emergency which threatens the life of the nation and the existence of which is officially proclaimed, the States Parties to the present Covenant may take measures derogating from their obligations under the present Covenant to the extent strictly required by the exigencies of the situation, provided that such measures are not inconsistent with their other obligations under international law and do not involve discrimination solely on the ground of race, colour, sex, language, religion or social origin.”</p> <p><u>Art. 4 (2):</u> “No derogation from articles [...] 18 may be made under this provision.”</p>
Limitation	<p>ICCPR</p> <p><u>Art. 18 (3):</u> “Freedom to manifest one’s religion or beliefs may be subject only to such limitations as are prescribed by law and are necessary to protect public safety, order, health, or morals, or the fundamental rights and freedoms of others.”</p> <p>CRC</p> <p><u>Art. 14 (3):</u> “Freedom to manifest one’s religion or beliefs may be subject only to such limitations as are prescribed by law and are necessary to protect public safety, order, health or morals, or the fundamental rights and freedoms of others.”</p> <p>Migrant Workers Convention</p> <p><u>Art. 12 (3):</u> “Freedom to manifest one’s religion or belief may be subject only to such limitations as are prescribed by law and are necessary to protect public safety, order, health or morals, or the fundamental rights and freedoms of others.”</p> <p>Commission on Human Rights resolution 2005/40</p> <p><u>12:</u> The Commission on Human Rights, “Further emphasizes that, as underlined by the Human Rights Committee, restrictions on the freedom to manifest religion or belief are permitted only if limitations are prescribed by law, are necessary to protect public safety, order, health or morals, or the fundamental rights and freedoms of others, and are applied in a manner that does not vitiate the right to freedom of thought, conscience and religion;”</p> <p>Human Rights Committee general comment 22</p> <p><u>Para. 8:</u> “Article 18.3 permits restrictions on the freedom to manifest religion or belief only if limitations are prescribed by law and are necessary to protect public safety, order, health or morals, or the fundamental rights and freedoms of others. The freedom from coercion to have or to adopt a religion or belief and the liberty of parents and guardians to</p>

	<p>ensure religious and moral education cannot be restricted. In interpreting the scope of permissible limitation clauses, States parties should proceed from the need to protect the rights guaranteed under the Covenant, including the right to equality and non-discrimination on all grounds specified in articles 2, 3 and 26. Limitations imposed must be established by law and must not be applied in a manner that would vitiate the rights guaranteed in article 18. The Committee observes that paragraph 3 of article 18 is to be strictly interpreted: restrictions are not allowed on grounds not specified there, even if they would be allowed as restrictions to other rights protected in the Covenant, such as national security. Limitations may be applied only for those purposes for which they were prescribed and must be directly related and proportionate to the specific need on which they are predicated. Restrictions may not be imposed for discriminatory purposes or applied in a discriminatory manner. The Committee observes that the concept of morals derives from many social, philosophical and religious traditions; consequently, limitations on the freedom to manifest a religion or belief for the purpose of protecting morals must be based on principles not deriving exclusively from a single tradition. [...]"</p>
<p>Legislative issues</p>	<p>ICCPR <u>Art. 2 (2)</u>: "Where not already provided for by existing legislative or other measures, each State Party to the present Covenant undertakes to take the necessary steps, in accordance with its constitutional processes and with the provisions of the present Covenant, to adopt such laws or other measures as may be necessary to give effect to the rights recognized in the present Covenant."</p> <p>ICESCR <u>Art. 2 (1)</u>: "Each State Party to the present Covenant undertakes to take steps, individually and through international assistance and cooperation, especially economic and technical, to the maximum of its available resources, with a view to achieving progressively the full realization of the rights recognized in the present Covenant by all appropriate means, including particularly the adoption of legislative measures."</p> <p>CEDAW <u>Art. 3</u>: "States Parties shall take in all fields, in particular in the political, social, economic and cultural fields, all appropriate measures, including legislation, to ensure the full development and advancement of women, for the purpose of guaranteeing them the exercise and enjoyment of human rights and fundamental freedoms on a basis of equality with men."</p> <p>1981 Declaration of the General Assembly <u>Art. 4 (2)</u>: "All States shall make all efforts to enact or rescind legislation where necessary to prohibit any such discrimination." <u>Art. 7</u>: "The rights and freedoms set forth in the present Declaration shall be accorded in national legislation in such a manner that everyone shall be able to avail himself of such rights and freedoms in practice."</p>

	<p>Commission on Human Rights resolution 2005/40</p> <p><u>4 (a)</u>: The Commission on Human Rights urges States, “To ensure that their constitutional and legislative systems provide adequate and effective guarantees of freedom of thought, conscience, religion and belief to all without distinction, inter alia by the provision of effective remedies in cases where the right to freedom of thought, conscience, religion or belief, the right to practise freely one’s religion, including the right to change one’s religion or belief, is violated;”.</p>
<p>Defenders of freedom of religion or belief and non-governmental organizations</p>	<p>Commission on Human Rights resolution 2005/40</p> <p><u>17</u>: The Commission on Human Rights, “Welcomes and encourages the continuing efforts of non-governmental organizations and bodies and groups based on religion or belief to promote the implementation of the Declaration on the Elimination of All Forms of Discrimination Based on Religion or Belief, and further encourages their work in promoting freedom of religion or belief and in highlighting cases of religious intolerance, discrimination and persecution;”.</p>

— — — — —